بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الجديدة:

الحمد لله الذي هدانا لهٰذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الذي بحديثه وسننه الصحيحة اهتدينا، المخاطب بقوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وإِنَّكَ لَتَهْدي إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾(١)، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿والسَّابِقونَ الأوَّلونَ مِنَ المُهاجِرينَ والأنْصارِ والَّذينَ اتَّبَعوهُمْ بِإِحْسانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ورَضُوا عَنْهُ وأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْري تَحْتَها الأنْهارُ خالِدينَ فيها أَبداً ذٰلك الفَوْزُ العَظيمُ﴾(٢)، وعلى من اقتدى بهم وسار على منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فبين يدي القراء الكرام الطبعة الجديدة من المجلد الأول من كتابي «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، وتمتاز هٰذه الطبعة على سابقاتها ـ كما هي العادة في الطبعات الجديدة لسائر كتبي ـ بفوائد جديدة، وتحقيقات عديدة، وبردود قوية على بعض المعتدين على هٰذا العلم

(١) الشورى: ٥٢.

(٢) التوبة: ١٠٠.

الشريف، الذين يصدق فيهم المثل المعروف: «تزبب قبل أن يتحصرم»؛ لأنهم جهلة بهٰذا العلم أولاً، ثم هم لا يقيمون وزناً للعارفين به من العلماء قديماً وحديثاً ثانياً، وقد ينضم إلى ذلك حقد دفين، وإعجاب بالرأي مهلك ثالثاً، لسان حال أحدهم يقول: «يا أرض اشتدي، ما عليك أحد قدي»! كما يقال في بعض البلاد!

وبين يدي الآن جزء صغير بعنوان «الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة» للمدعو رمضان محمود عيسى، الناشر: دار الفكر ـ الخرطوم، انتقد من هٰذا المجلد من «السلسلة الصحيحة» اثني عشر حديثاً، لم أر في نقده إياها شيئاً من العلم والفهم يستفاد منهم، وإنما هو يلوك بعض القواعد العلمية يركن إليها، وهو لم يعها، أو لم يفهمها فهماً جيداً.

وطريقته في النقد أنه ينقل كلامي وتخريجي للحديث، ثم يعقب عليه ناقداً بجهله وهواه، تحت عنوان (التعليق)، ثم يبدي رأيه الفج في تضعيف الحديث، يختلف ذٰلك عنه باختلاف نوعية الحديث:

فهو تارة يضعف الراوي الثقة بقول من قال: «يروي المناكير عن فلان» (ص ١٧)، وهٰذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: «منكر الحديث».

وتارة يجهل أن قول الصحابي: «من السنة كذا»؛ أنه في حكم المرفوع (ص ٣٤)، فضعف بذٰلك الحديث الآتي برقم (٢٢٩)، كما أنه لا يقيم وزناً مطلقاً لعمل الصحابة به، وهٰذا من كمال جهله وقلة تقديره لثناء

الله عليهم؛ كما تقدم في افتتاحية هٰذه المقدمة.

ثم هو في الغالب يضعف بقية الأحاديث بضعف مفردات طرقها، وهو بذٰلك يعني أنه لا يعتد بقول العلماء: إن الحديث الضعيف يتقوَّى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها.

وإليكم مثالاً واحداً من تلك الأحاديث التي جار عليها وضعفها، وهو الحديث الأول عنده، والآتي برقم (١٠٩):

قال (ص ٩) بعد أن نقل تخريجي إياه واستفاد منه عللَ طرقه:

«والحديث بها ضعيف؛ لأنه فقد في الأول والثاني والثالث والرابع شرط العدالة، وفي الخامس شرط الاتصال، ومما هو معلوم لدى علماء المصطلح أن طرق الكذابين والمتروكين والمجاهيل والأسانيد المنقطعة لا يقوي بعضها بعضاً، ولو كانت مئة طريق، والله أعلم».

وهٰذا الكلام وحده ينبىء من كان على شيء من المعرفة بهٰذا العلم أنه جاهل لا يستحق المناقشة؛ لأنه سوَّى فيه بين طرق الكذابين والطرق الأخرى التي هي دونها في الضعف، وهٰذا مع كونه خطأً في نفسه؛ فهو افتراء على العلماء؛ لأنهم يفرقون بين ما خف ضعفه فيقوى الحديث بمثله، وبين ما اشتد ضعفه، وعلى هٰذا التفريق جرينا منذ فقَّهنا الله تبارك وتعالى هٰذا العلم، وعلى هٰذا الأساس بنيت صحة هٰذا الحديث؛ لأن أكثر طرقه ليس فيها ضعف شديد، لا سيما وقد وقفت على طريق أخرى عن مجاهد بإسناد رجاله ثقات، وصححه الحافظ ابن حجر، فألحقته بالطرق الأخرى تقوية لها كما سترى في هٰذه الطبعة إن شاء الله، وذٰلك من

فوائدها.

وقد يتساءل بعض القراء الألباء، فيقول:

ما الذي يحمل هؤلاء الجهلة على الرد على الألباني، وقد وضع الله له القبول في الأرض ـ بإذنه تعالى ـ، وانتفع بكتبه ومؤلفاته من شاء الله من العلماء وطلاب العلم؟

فأقول: هناك أسباب أهمها ـ أو من أهمها ـ الحسد، مصداق قوله ﷺ: «دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، أما إني لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين»[1].

وبعض هؤلاء الذين ينتصبون للرد عليّ يكاد أحدهم يفصح عن هذا السبب بقلمه؛ فهذا صاحب الجزء المردود عليه يذكر في مقدمته أن أحد إخوانه[2] اقترح عليه أن يراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ قال:

«لأن فيها أحاديث ضعيفة، والناس يأخذونها بثقة تامة على أنها محقَّقة وصحيحة...»!

ومن تلك الأسباب الخلاف الفكري أو المذهبي، وحب الظهور.

وقد تتوفر هذه الأسباب كلها في بعض الرادين عليّ؛ كذا المدعو بـ (حسن السقاف)؛ فإنه لم يكن أحد يسمع باسمه من قبل، فوصل بذلك

(١) حديث حسن. «تخريج مشكلة الفقر» (٢٠ / التحقيق الثاني).

(٢) قلت: وأنا أخشى أن يكون هو الناشر؛ فقد عهدنا أحدهم يتستر ببعضهم، فيدفعهم إلى الرد علي لضغينة في قلبه، نسأل الله السلامة.

إلى ما يريده من الظهور، ولو على حساب الطعن في السنة وأهلها، ومن العجيب أنه يتظاهر أنه صوفي، والصوفية على خلافه؛ فإن من مذهبهم الخمول لا الظهور، حتى قال أحد قدمائهم: «كن ذنباً ولا تكن رأساً»! وهو إلى ذلك خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم ـ وأنا منهم والحمد لله ـ في تعليقاته التي سوَّدها على كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»، ويكذب عليهم أنواعاً من الأكاذيب لو استقصيت لكان من ذلك كتاب في مجلد؛ فهو يقول ـ على سبيل المثال ـ (ص ١١٤) من تعليقاته:

«ندم الحافظ ابن خزيمة على تأليفه كتابه «التوحيد» أخيراً؛ كما روى ذلك الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٦٧)».

وهذا كذب مزدوج؛ لأن ابن خزيمة لم يندم البتة، ولأن البيهقي لم ينسب ذلك إليه، وكيف يعقل أن يندم الحافظ ابن خزيمة على «توحيده» وهو الإيمان المحض؟! بل كيف يعقل أن ينقل ذلك الحافظ البيهقي؟! سبحانك هذا بهتان عظيم من أفاك أثيم.

وأنت أيها القارىء الكريم! إن رجعت إلى الصفحة المذكورة من «الأسماء والصفات»؛ لم تجد فيها الندم المفترى، وإنما فيها اعتراف ابن خزيمة بأنه لا يحسن علم الكلام، في قصة رواها البيهقي إن صحت؛ فإن أبا الفضل البطاييني لم أعرفه، ولا ذكره السمعاني في هذه النسبة؛ فالله أعلم به، ومع ذلك فإني أقول:

إن الاعتراف المذكور من ابن خزيمة ـ إن صح عنه ـ لا يعيبه كما

يظن ذٰلك الجاهل المغرض، بل هو مما يرفع من شأنه، ويزيد من فضله؛ فإن له في ذٰلك الأسوة الحسنة بالسلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وليس منهم يقيناً علماء الكلام، كيف وهم القائلون: «علم السلف أسلم، وعلم الخلف أعلم وأحكم»[1]؟! وهٰذا هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقولونَ إلاَّ كَذِباً﴾[2].

كيف لا ورسول الله ﷺ على رأس السلف الذين غمزوا من علمهم! وليس الآن مجال ضرب الأمثلة التي خالفوا فيها سلف الأمة، ولكن يكفي المسلم الموفق أن يعلم أنهم وافقوا المعتزلة والخوارج في كثير من ضلالاتهم، من ذٰلك قولهم بأن القرآن كلام الله مخلوق، لكنهم لا يصرحون تصريح المعتزلة، بل يقولون ـ تقية ـ: كلام الله، غير مخلوق»! ثم يتأولونه بالكلام النفسي الذي لا يسمع! ولكنه يفهم! فعطلوا بذٰلك صريح قوله تعالى لكليمه موسى عليه السلام: ﴿فَاسْتَمِعْ لِما يُوحى﴾[3]، فجعلواالكلام الإلٰهي هو العلم الإلٰهي[4]، فعطلوا صفة الكلام، ولكن باللف والدوران! تماماً كما فعل المعتزلة ـ أو بعضهم ـ بصفة السمع والبصر، فقالوا: إن المراد: العلم[5]! فعطلوا بذٰلك صفتي السمع والبصر كما عطلوا صفة

---

(١) انظر «حاشية الباجوري» (ص ٥٥). وانظر إبطال هذه الخرافة في مقدمتي لكتابي «مختصر العلو» (ص ٣٤ ـ ٣٦).

(٢) الكهف: ٥.

(٣) طه: ١٣.

(٤) وهو مذهب الكوثري الجهمي، كما صرح في «مقالاته» (ص ٢٧)، شيخ ذاك الجاهل الباغي السقاف.

(٥) انظر مقدمتي لكتابي «مختصر العلو» (ص ٢٦).

الكلام، فإن لم يكن هٰذا هو التعطيل؛ فليس في الدنيا تعطيل.

ولوضوح بطلان علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم[1]؛ مثل الشيخ العلامة أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهم الله، ورسالته في إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد، من أقوى الأدلة على ذٰلك؛ فقد كتبها نصيحة لأخوانه في الله، بيَّن لهم فيها سبب تراجعه عن الأشعرية إلى السلفية، وهي مفيدة جدّاً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر؛ فلتراجع في «مجموعة الرسائل المنيرية» (١ / ٥٧٠ - ٥٨٧).

ولقد جرى على سننه ابنه إمام الحرمين؛ في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف؛ كما حكى ذٰلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل في «الفتح» (١٣ / ٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام إلا الحيرة، ولذٰلك قال:

«والآن؛ فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف».

وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل:

«يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام؛ فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت؛ ما تشاغلت به».

وإذا أردت أيها القارىء الكريم أن ترى أثراً من آثار علم الكلام الخطيرة، والمنافية للنقل الصحيح والعقل الصريح؛ فاقرأ كتب الكوثري

---

(١) انظر المصدر السابق (ص ٢٧).

ومن جرى مجراه، كذاك التلميذ السقاف، فسوف ترى ما يزيدك بصيرة وقناعة بأن الذي يتعلمونه منهم إنما ﴿يَتَعَلَّمونَ ما يَضُرُّهُمْ ولا يَنْفَعُهُمْ﴾[1]، بل هو الكفر بعينه إذا التزموه، ولا أدل على ذلك من اتفاقهم على إنكار صفة العلو لله العلي القطعية الثبوت القطعية الدلالة؛ لتواترها في الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة، محكمين فيها عقولهم العفنة، ومن ثم فقد اختلفوا:

فمنهم ـ كالإباضية والمعتزلة[2] ـ من قال: إنه في كل مكان! ولازمه القول بالحلول أو وحدة الوجود كما هو عقيدة غلاة الصوفية!

ومنهم من يقول: إنه لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه! ولقد سمعت هذا من بعض المشايخ في دمشق في خطبة الجمعة!! وأغرق بعضهم في التعطيل، فقال: لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!!

وهذا لعمر الله هو الكفر والجحد للوجود الإلهي؛ فإنه لو قيل لأفصح العرب بياناً: صف لنا المعدوم الذي لا وجود له؛ لما استطاع أن يصفه بأكثر من هذا الذي وصف هؤلاء به ربهم!!

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) يثني السقاف على الإباضية وكتابهم «مسند الربيع»، ويوافقهم على تسميتهم إياه بـ «الجامع الصحيح» معارضة منهم لـ «صحيح البخاري»، وهي زور؛ لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه، ارتضى بعضها السقاف (ص ١٢٥)، ويصف الربيع بـ (الإمام)! انظر «الضعيفة» (٦٣٣١)، ويصرح (ص ١٢٧) بأنه يوافق المعتزلة في تفسيرهم (الاستواء) بالاستيلاء! ويرد على أبي الحسن الأشعري لأنه رد ذلك عليهم!!

وهٰذا الجحد هو الذي وقع فيه هٰذا الجاهل المتعالم الطاعن في أئمة السلف، والمفتري على أهل السنة شتى الافتراءات، فقال في رسالته المزعومة «التنديد لمن عدد التوحيد» (ص ٥٠):

«صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله».

وكرر هٰذا في رسالة أخرى له أسماها كذباً وزوراً: «عقيدة أهل السنة» (ص ٢٦).

قلت: فلينظر المسلم في هٰذا الوصف: هل هو وصف لموجود أم لمعدوم؟! ﴿سُبْحانَهُ وتَعالى عَمَّا يَقولونَ عُلُوّاً كَبيراً﴾(١).

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه أصاب كبد الحقيقة حين وصف هٰؤلاء النفاة المعطلة ومعارضيهم من المشبهة بقوله:

«المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، المشبه أعشى، والمعطل أعمى»!

والحق الذي عليه السلف والأئمة: إثبات الصفات بدون تشبيه، وتنزيه بدون تعطيل.

ومن اللطائف التي وقعت لبعض الأمراء العقلاء أنه لما سمع ذٰلك الوصف المعطل من بعض المشايخ المجادلين بالباطل؛ قال:

«هٰؤلاء قومٌ أضاعوا ربَّهم»!

---

(١) الإسراء: ٤٣.

ويبدو لي أن ذلك الجاهل الطاعن في السلف شعر بخطورة الوصف المذكور، وأنه مرفوض نقلاً وعقلاً ؛ لذا لجأ إلى التدليس على القراء بعبارة أخرى تؤدي الغرض الكمين في نفسه دون أن ينتبه له عامة قرائه ، فقال في تعليقه له على كتاب ابن الجوزي المتقدم (ص ١٢٧) :

«وهنا أمر مهم جدّاً ، وهو أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان ألبتة ، بل نكفر من يقول ذلك ، ونعتقد أن الله سبحانه موجود بلا مكان ؛ لأنه خالق المكان» !

فأقول : هذا تصريح منك يناقض تصريحك السابق : أن الله تعالى ليس بخارج العالم ، وذلك أنه لا مكان خارج العالم ، فإن كنت صادقاً في قولك هذا ؛ فقد اهتديت ورجعت إلى عقيدة السلف التي كنت ولا تزال - فيما نعلم - تتهم من دان بها بالكفر والتجسيم ؛ مثل ابن تيمية وغيره كمثلي ، وإلا قرأنا عليك قول الحق : ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَروا مِنَ النَّارِ﴾[1] ؛ مذكِّرين بالمثل العامي : من كان بيته من زجاج ؛ فلا يرم الناس بالحجارة!

وإن من تلك الآثار السيئة لعلماء الكلام والمتأثرين بفلسفتهم كذاك السقاف المغرور بهم : أنهم لا يقيمون وزناً لجهود أئمة الحديث وعلمائهم ونقادهم ؛ فإنهم يسلطون أهواءهم على ما صححوا من الأحاديث أو ضعفوا ، فما راق لهم منها قبلوه واحتجوا به ، ولو كان ضعيفاً ، وإلا رفضوه ولو كان صحيحاً ! ! وهذا ظاهر جدّاً في المتقدمين منهم والمتأخرين ، وأوضح مثال على ذلك الشيخ الكوثري ، وعبدالله الغماري ؛ فقد ضعفوا

---

(١) صٓ : ٢٧ .

حديث الجارية الذي فيه سؤاله ﷺ: «أين الله؟». قالت: في السماء: قال ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة»، وتبعهم على ذلك ذاك الهالك في تقليدهم؛ السقاف! بل إنه زاد عليهم طغياناً وغروراً، فقال في «تعليقه على دفع شبه التشبيه» (ص ١٠٨):

«ونحن نقطع بأن النبي ﷺ لم يقل: أين الله»!

وقال (ص ١٨٨):

«ذاك اللفظ المستشنع»!

يقول المستهتر هٰذا وهو يعلم أن الحديث متَّفق على صحته عند علماء المسلمين، متلقى بالقبول خلفاً عن سلف، واحتج به كبار الأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصححه مسلم وأبو عوانة وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان، ثم تبعهم على ذٰلك جماعة من الحفاظ ـ وبعضهم من المتأولة ـ كالبيهقي والبغوي وابن الجوزي والذهبي والعسقلاني وغيرهم.

فماذا يقول المسلم العاقل في جاهل جاحد مكابر يخالف هٰؤلاء الأئمة والحفاظ؟! ويستشنع لفظ النبي ﷺ الذي صححوه!! بل ويصف الذين يرددون هٰذا اللفظ النبوي (ص ١٨٧) بـ (المجسمة)، بل ويصف فضيلة الشيخ ابن باز لأنه انتصر في تعليقه على «الفتح» (١ / ١٨٨) لعقيدة استواء الله على عرشه، وأنه يجوز السؤال بـ (أين الله؟)، فيقول مشيراً للشيخ حفظه الله:

«ولا عبرة بكلام المعلق عليه ـ «الفتح» ـ البتة؛ لأنه لا يعرف

التوحيد، فليخجل بعد هٰذا من يدعو الناس إلى عقيدة «الله في السماء» وليتب»!!

وبالجملة؛ فهو جهمي جلد، ينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفها ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهٰذا الحديث ونحوه كثير؛ فهو يضعف قوله ﷺ: «رأيت ربي في أحسن صورة»، ويفتري في تخريجه على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليدين والقبضة والأصابع والضحك وغيرها، فلعل بعض إخواننا يتفرغون له، ويكشفون للناس جهله وضلاله وعواره، كفى الله المؤمنين شروره.

إذا عرفت أيها القارىء الكريم ما سبق من البيان لحال هٰذا الإنسان - وهو قل من جل - ينكشف لك سبب حمله وطعنه على أتباع السنة وأئمتها والداعين إليها والذابين عنها، فلا يكاد يخلو صفحة من صحائف ما سوَّده من غمزه ولمزه، وقد خصَّني بقسط وافر منه، فلا يكاد يذكرني إلا وهو يصفني بـ (المجسم) و (المتناقض)!! مقروناً بالزور والكذب، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أنه يحمل في قلبه ﴿غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾! وأنه دبَّ إليه داء الأمم من قبلنا: البغضاء والحسد، هي الحالقة: حالقة الدين والعياذ بالله، إلى جهل بالغ بطرق نقد الأحاديث وتصحيحها.

ولا أدل على ذٰلك من كتابه الذي أسماه بـ «تناقضات الألباني»! فإنه يطفح حقداً وجهلاً وغروراً، مما ذكرني ببعض أشراط الساعة التي منها قوله ﷺ: «وينطق فيها الرُّوَيْبِضَة». قيل: وما الرويبضة؟ قال: «الرجل التافه

(وفي طريق: السفيه)[1] يتكلم في أمر العامة».

ولست الآن في صدد الرد عليه؛ فهو أتفه عندي وأحقر من أن أضيع في ذٰلك وقتي، ولكن لا بدَّ لي هنا من كلمات مختصرات بقدر الإمكان، تتلاءم مع هٰذه المقدمة، فأقول:

أولاً: الكتاب مشحون بالافتراءات والأكاذيب ـ كعادته في كل ما يسود ـ؛ فهاك مثالاً واحداً يغنيك عن غيره، قال في مقدمته (ص ٤):

«وغير خاف أن الشيخ يعد نفسه وكذا من فتن به أنه وحيد دهره وفريد عصره، وأن كلامه لا يجوز الاستدراك عليه، وأنه فاق السابقين في الوقوف على أطراف الحديث وزياداته وتمحيصها. . .» إلخ هرائه.

وليس لي ما أقوله تجاه هٰذه الفرية ذات القرون سوى ﴿سُبْحانَكَ هٰذا بُهْتانٌ عَظيمٌ﴾[2] وإثم مبين، لا يصدر إلا ممن لا يؤمن بمثل قول رب العالمين: ﴿ومَنْ يَكْسِبْ خَطيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَريئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتاناً وإِثْماً مُبيناً﴾[3]؛ فإن ما يطبع مجدداً من كتبي، وما أصرح به في كثير منها حتى في مقدماتي؛ لتستأصل شأفة فريته هٰذه استئصالاً، وتصفع بها وجهه الكالح صفعاً، مثل قولي في مقدمة الطبعة الثامنة من كتابي «صحيح الكلم الطيب» (ص ٩):

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ٦٧ / ١٢٣ ـ ١٢٤) بإسنادين أحدهما متصل صحيح أو حسن على الأقل، والرواية الأولى مخرجة في «الصحيحة» المجلد الرابع (رقم ١٨٨٧) من حديث أبي هريرة وأنس.

(٢) النور: ١٦.

(٣) النساء: ١١٢.

«حذفنا أربعة أحاديث تبين لي أنها ليست من شرطنا. . . والثاني منها كان قد راجعني فيه بعض إخواننا الطلاب كتابيّاً وشفهيّاً؛ فلهم الفضل والشكر».

ومثله ما تراه في مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من «الضعيفة» في الرد على أمثال هٰذا الباهت من جهة، وبيان سبب التراجع عن بعض الآراء والأحكام الذي يعتبره هٰذا الظالم تناقضاً من جهة أخرى، فراجعها؛ فإنها مهمة جدّاً.

ومثله. . . ومثله. . . مما يصعب حصره.

ثم إننا نقول لك: ما هو الفرق بين اتهامك هٰذا وبين ما لو قال لك قائل:

إنــك ـ دون شك أو ريب ـ دسيس بين المسلمين، ومن أعــداء الإسلام كاليهود أو غيرهم؛ لإفساد عقائدهم، وإيقاع البلبلة في صفوف عامتهم، بما تبثه فيما ينسب إليك من المؤلفات التي تشعر أن من ورائك من يمدك في الغي والطعن في أئمة المسلمين وحفاظهم، كمثل قولك في كتاب «التوحيد» لابن خزيمة: إنه كتاب شرك، وتضعيفك لإمام السنة حماد ابن سلمة، وتكفيرك لشيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحا نحوه، وهٰذا كله مبثوث في المؤلفات المشار إليها، وبخاصة التعليق على «دفع الشبه»، لو قال لك قائل هٰذا؛ فما هو ردك؟ فمهما كان جوابك؛ فهو حجتنا عليك.

وفي ختام هٰذا المقطع ألفت نظر القراء إلى شريط مسجل بعنوان «موتوا بغيظكم» للأخ الفاضل الدكتور ناصر العمر؛ ففيه البيان الكافي في

الرد على هٰذا الجاني وما يرمي إليه بطعنه على الألباني .

ثانياً: ليس لـ «تناقضاته» أية قيمة علمية تذكر؛ لأنه إذا كان مصيباً في شيء مما ادعاه من التناقض؛ فذٰلك لا يعني أكثر من أن الألباني بشر يخطىء كما يخطىء غيره؛ فلا فائدة للقراء من بيانها، ولا سيما أن الألباني نفسه يعلن ذٰلك كلما جاءت المناسبة؛ كما تقدم ويأتي .

ثالثاً: أن الذي يفيد القراء إنما هو بيان الصحيح من تلك التناقضات المزعومة، وذٰلك مما لم يفعل؛ لأن غرضه إرواء غيظ قلبه بالتشهير بالألباني ورفع الثقة بعلمه، وصرف القراء عن الاستفادة منه ﴿مُوتوا بِغَيْظِكُمْ﴾[1]، وليس غرضه النصح لقرائه، ولو أنه فعل؛ لكشف للناس عن جهله وبعده عن التحقيق العلمي، كما سينكشف ذٰلك بالأمثلة التالية مما انتقده في هٰذا المجلد .

الحديث الأول برقم (٢٠١): نقلت هناك تضعيفي لإسناده بشريك في تعليقي على الحديث في «المشكاة»، وأنني تبعت في ذٰلك جمعاً من الحفاظ، ثم صححته من طريق أخرى لم يقفوا عليها؛ فهل في هٰذا شيء من التناقض أيها القراء؟! فماذا يمكن أن يُقال في هٰذا الجاني الذي ذكر هٰذا (١ / ٤٠) مثالاً للتناقض، ثم لم ينصح للقراء ببيان الصواب في الحديث: أهو صحيح أم ضعيف؟!

ونحو هٰذا أحاديث أخرى زعم فيها التناقض؛ كالحديث الآتي (١١٣ و١١٤)، وإنما هو في مخه!

---

(١) آل عمران: ١١٩ .

الحديث الثاني برقم (٢٨٠): قويته هناك من رواية أبي نضرة وغيره عن أبي سعيد الخدري بلفظ مختصر جدّاً:

«كان رسول الله ﷺ يوصينا بكم؛ يعني: طلبة الحديث».

وضعفته في «المشكاة»؛ لأنه من رواية أبي هارون العبدي، المتهم بالكذب، عن أبي سعيد مطولاً بلفظ: قال:

«قال رسول الله ﷺ: إن الناس لكم تبع، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم؛ فاستوصوا بهم خيراً».

ومع هٰذا التفاوت سنداً ومتناً المستلزم تفاوت الحكم عليهما تصحيحاً وتضعيفاً، زعم الجائر الجاني (ص ٦٠) أن هٰذا تناقض! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

الحديث الثالث (٢٣٠): خرجته هناك من رواية أبي داود وغيره، ثم قلت:

«وأصله في «صحيح البخاري»...».

فتعقبني الجائر الجاني بقوله (ص ١٨٦):

«كذا قال، والحديث برمته وبحروفه في البخاري (رقم ٧٨٣)، ويكفيه تلبيس...» إلخ بهته.

وهٰذا كذب مكشوف لا يصدر إلا من كل أفاك أثيم؛ فالحديث في البخاري بالرقم الذي ذكره الجاني، ومن خباثته لم يذكر لفظه؛ تضليلاً لقرائه، وهاك هو:

«عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد».

فقابل أيها القارىء الكريم هذا اللفظ باللفظ المخرج هناك؛ تجد أن قولي: «وأصله في «صحيح البخاري»...»؛ صواب ودقيق، استفدته من الممارسة لهذا العلم الشريف؛ ففيه هناك زيادتان ليستا عند البخاري مع اختلاف سياقه عنه، وهما:

الأولى: مشي أبي بكرة إلى الصف.

والأخرى: قوله ﷺ: «أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟».

ولذلك عزا الحافظ في «الفتح» **(٢ / ٢٦٨)** هاتين الزيادتين لأبي داود وغيره؛ فهل صدق المأفون في قوله: «إن الحديث برمته وحروفه في البخاري»؟! ومن هو الملبس؟! أدع الحكم للقراء، وصلى الله على محمد القائل: «إذا لم تستحيِ؛ فاصنع ما شئت»!

***

وهناك شخص آخر ابتلي الناس والمكتبة الإسلامية به أخيراً، ممَّن يصدق فيه المثل المعروف «تزبب قبل أن يتحصرم»؛ كالذي قبله، لكنه يختلف عنه في أسلوبه؛ فذاك يشكك الناس في السنة في الطعن في شخص الألباني ورميه بالنقائص والجهل! وهذا يتظاهر بالثناء على الألباني وتقدير علمه، ولكنه يطعن في السنة مباشرة بتضعيفه للأحاديث الصحيحة التي صححها العلماء.

وقـد كنت بينت شيئاً من حاله، وذكرت نماذج من الأحاديث التي ضعفهـا في المجلد الثاني الذي طبع حديثاً من هٰذه السلسلة، فليرجع القراء إلى مقدمته وبعض الاستدراكات المطبوعة في آخره، الذي أرجو أن يكون في متناول أيديهم قريباً إن شاء الله.

ولما كان قد ضعف أيضاً بضعة أحاديث من هٰذا المجلد الأول من «الصحيحة»؛ رأيت أنه لا بدَّ لي من بيان خطئه في ذٰلك ومخالفته لقواعد أهل هٰذا العلم وأحكامهم.

١ ـ الحديث (١٢ ـ لا تتخذوا الضيعة. . .).

هٰذا الحديث من تلك الأحاديث الصحيحة التي كان المومى إليه قد استلَّها من كتاب «رياض الصالحين» في عشرات من الأحاديث الأخرى ضعفهـا كلها، وطبعه بهٰذا الاسم! دونها، ولكنه جمعها في باب خاص ألحقه بآخر طبعته تحت عنوان: «الأحاديث الضعيفة المحذوفة من أصل الكتاب»!!

وإن من غرائبه أن تخريجه لهٰذه الأحاديث قد استفاده غالباً من كتبي وتخريجاتي، فهو يضعها أمامه، ثم ينقد ما فيها حسب هواه، ولا يتعرض بذكر لما يخالفه.

فهٰـذا الحـديث مثـلاً قد قوَّاه من الأئمة الحفاظ جمع؛ كالترمذي وابن حبـان والحـاكم، والذهبي ومن قبله كالنووي والمزي، ثم الحافظ العسقلاني، وكذا الشارح للحديث؛ كالقرطبي الذي جمع بينه وبين غيره من الأحاديث الصحيحة؛ فإن من المعلوم أن الجمع فرع التصحيح، فلم

يعبأ بهٰؤلاء جميعاً ولا بغيرهم كالإمام البغوي ؛ فإنه حسنه أيضاً في «شرح السنة» (١٤ / ٢٣٧)، ومثلهم كثير لو تيسر تتبعهم، ولا بقاعدتهم في تقوية الحديث بمجموع طرقه ؛ كما فعل مثله في الحديث الذي قبله كما ستراه برقم (١١).

فأخذ المومى إليه يضعف هٰذا الحديث من طريقيه اللذين ذكرتهما هناك، فقال في الطريق الأولى (٥١٨ / ٢٣):

«فيه جهالة سعد بن الأخرم».

فتجاهل الحقائق التالية:

أنه قيل بصحبته.

وأنه وثقه ابن حبان والعجلي.

وأنه حسنه مخرجوه: الترمذي، والبغوي.

وتصحيح الحاكم وغيره ممَّن سبق ذكره!

وأعل الطريق الأخرى بقوله:

«فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف».

وكأنه اكتشف بهٰذا التضعيف أمراً كان خافياً علي! مع أنني نبهت هناك على ضعفه بقولي:

«وسنده حسن في الشواهد».

ولكنني نبهت بهٰذا أن ضعفه ليس بشديد، ولذٰلك حسنت حديثه كشاهد، فلم يجب عن ذٰلك بشيء، وليست هٰذه طريقة العلماء الذين

يدافعون بحق عن حديث رسول الله ﷺ ، بل هي طريقة أهل الأهواء الذين يحكمون بالضعف على الأحاديث الصحيحة، ثم يلتمسون لها عللاً غير قادحة، وها هو المثال بين يديك أيها القارىء الكريم؛ فإن ليثاً هٰذا ليس ضعفه شديداً بحيث إنه لا يستشهد به كما أوهم هٰذا (المتزبب)؛ فقد أخرج له مسلم في «صحيحه» مقروناً بغيره، وهٰذا صريح منه بأنه يستشهد به، وقد بين السبب الحافظ الناقد الإمام الذهبي فقال في «الكاشف»:

«فيه ضعف يسير من سوء حفظه».

وهٰذا معنى ما ختم به ابن عدي ترجمة ليث في كتابه «الكامل» (٦ / ٨٧) بعد أن روى عن جمع تضعيفه:

«له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه».

فهٰذا كله يدل على أن مجرد كون الراوي ضعيفاً لا يعني عند العلماء أنه لا يستشهد به، كما كنت شرحت ذٰلك فيما مضى، وهٰذا مما يجهله هٰذا الرجل، ولذٰلك ابتلي بالتوسع جدّاً في تضعيف الأحاديث الصحيحة. والله المستعان.

وإن من عجبه وغروره أنه يتقوَّى في التضعيف المذكور بالشيخ شعيب الأرناؤوط، فيختمها بقوله: «وافقني على تضعيفه الشيخ شعيب»!

ولست أدري ـ والله ـ إذا كان صادقاً في هٰذا، وهل استطاع أن يستجر الشيخ بطريقة أو بأخرى إلى موافقته؟! ولكني أدري أن الواقع يكذبه في بعض تلك الأحاديث على الأقل، وهٰذا منها؛ فإنه مع ادعائه الموافقة المذكورة فيه؛ رأيت الشيخ قد خالفه في تعليقه على «شرح السنة» (١٤ /

٢٣٧)، فقال بعد أن نقل تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم والذهبي للحديث:

«وله شاهد من حديث ابن عمر عند المحاملي في «الأمالي» (٦٩ / ٢)، وسنده حسن في الشواهد».

وهٰذا مما استفاده الشيخ من تخريجي الآتي للحديث كما يظهر ذٰلك للقراء بأدنى تأمل، وهو أمر معروف عنه عند كل الذين يعملون تحت إشرافه، ثم لا حمداً ولا شكوراً!

وليس هٰذا هو المقصود، وإنما هو أن ينظر القراء هل صدق الرجل فيما ينسبه إلى الشيخ من الموافقة، أم أن هٰذا تراجع منه لسبب أو آخر؟! وهٰذا عينه يقال في الحديث الآتي أيضاً كما سترى!

٢ - (١٦٠ - . . . لا ينحني لصديقه. . .).

أقول: ذكرت هناك أن إسناده حسن في المتابعات، وخرجته من أربعة طرق عن أنس رضي الله عنه، طريقان منها، يصلحان للاستشهاد بهما دون أي شك أو ريب، والثالث يحتمله، والرابع لا يستشهد به؛ كما صرحت هناك، وللطريقين الأولين على الأقل حسنه الترمذي، وأقره الحافظ، واحتج به ابن تيمية؛ كما سيأتي.

وأزيد هنا فأقول: وكذٰلك قواه الحافظ البغوي في «شرح السنة» (١٢ / ٢٩٢)، وصرح بصحته العلامة علي القاري في «شرح المشكاة» (٤ / ٥٧٦)، وحسنه النووي في «الرياض» تبعاً للترمذي.

فجاء هٰذا الباغي على السنة، فأخرجه منه إلى «ضعيفته» (٥٢٩ /

٥٥)، وأخذ يضعف طرقه الأربعة، دون أن يفرق بين ضعف يستشهد به وضعف لا يستشهد به! وقاس ذلك على طرق حديث الطير؛ يعني: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وشتان ما بين الحديثين؛ فإن هٰذا ليس في الأحاديث الصحيحة ما يشهد لمعناه، بل هو من أحاديث الشيعة المرفوضة؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج»؛ بخلاف حديث الترجمة؛ فقد جرى عليه عمل السلف به، فيما يتعلق بالمصافحة، وترك الانحناء والتقبيل عند اللقاء على ما هو مبين في محله.

ثم متى كان للقياس دخل في تضعيف الأحاديث أو تصحيحها؟!

وهٰذا وحده يكفي للدلالة على أن الرجل وضع لنفسه قواعد لنقد الأحاديث لا أصل لها عند العلماء، وفي الوقت نفسه يخالف قواعدهم وأحكامهم المتفرعة عنها.

ثم ختم كلامه بقوله كغالب عادته في «ضعيفته»:

«وافقني على تضعيفه الشيخ شعيب»!

كذا قال! والواقع أن كلام الشيخ المطبوع يخالفه كل المخالفة؛ فقد قال في تعليقه على «شرح السنة» (١٢ / ٢٩٠) بعد أن عزاه لبعض من يأتي عزوه إليهم:

«وحسنه الترمذي، وهو كما قال؛ فإن حنظلة بن عبدالله وإن كان ضعيفاً قد تابعه غير واحد. انظر: «الأحاديث الصحيحة» (١٥٩) (!) للشيخ ناصر الألباني»!

ومع ما في هٰذا العزو من الشيخ شعيب إلى كتاب الألباني من الجرأة

الأدبية غير المعتادة منه؛ فهو نصٌّ صريح في مخالفته لما عزاه إليه الرجل في «ضعيفته» من الموافقة! هداه الله.

٣ - (٧٤ - ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله، ولم يصلوا على نبيهم . . .).

قلت: خرجت الحديث هناك من طرق عن أبي هريرة، بعضها صحيح، وصححه جمع من الحفاظ؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم، ومع ذلك تجرأ المعتدي على «رياض الصالحين»، فنقله منه إلى «ضعيفته» (٥٢٧ / ٥٢)، فأعله بقوله:

«فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف».

وهذا التضعيف المطلق منه جحد للصواب الذي عليه الأئمة النقاد قديماً وحديثاً أن الرجل ضعفه بسبب اختلاطه، فمن روى عنه قبل الاختلاط؛ فهو حجة صحيح الحديث، ومنهم الإمام أحمد وابن معين والذهبي وابن القيم في «جلاء الأفهام» والعسقلاني، وقد رواه عنه قبل الاختلاط ثلاثة من الثقات كما سيأتي.

ثم إنه قد تابعه أبو صالح السمان بسند صحيح عنه، وأزيد هنا فأقول: إنه على شرط الشيخين؛ كما قال ابن القيم في «الجلاء»، وقال السخاوي في «القول البديع» (ص ١١٣):

«وهو حديث صحيح».

وأعله المعتدي بما لم يسبق إليه، وذلك حين لم يجد في رواته من

تكلم فيه ولو بأدنى كلمة! قال:

«الصواب أنه موقوف»!

وتشبث برواية واحدة موقوفة عند إسماعيل القاضي رحمه الله، فخالف بذلك قاعدة زيادة الثقة مقبولة، وبخاصة أنها ثبتت من طريقين عن أبي هريرة، وصححها من تقدم ذكرهم من الأئمة، ولم يعرجوا إلى هذا الإعلال الذي ابتدعه هذا المعتدي، والقاعدة الأخرى أن هذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال مِن قِبَل الرأي؛ كما هو ظاهر.

وإن من تمام اعتدائه قوله:

«ويزيد ذلك تأكيداً أن جميع الروايات التي جاءت عن أبي هريرة مرفوعةً غير ما ذكرنا لم يرد فيها ذكر الصلاة على النبي»!

كذا قال! لم يذكر الصلاة على النبي ﷺ، ولو بالرمز (ص)! تأكيداً عمليّاً منه لتضعيفه للحديث!

وجوابي عن التأكيد المزعوم هو ما تقدم من القاعدة الأولى.

وأيضاً؛ فإن الروايات التي يشير إليها هي الآتية برقم (٧٧ و٧٨ و٧٩)، وهي في الصحيحة دون الطريقين اللتين فيهما الزيادة، فمن جهله أنه مع ذلك قدمها عليهما! ولو أنه عكس لأصاب، ولم ينحرف في تضعيفه الحديث عن جماعة الحفاظ، ولكن الأمر كما قيل: «حبك الشيء يعمي ويصم»، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فما لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[١].

---

(١) النور: ٤٠.

وفي ختـام الـرد عليه لا بدَّ لي من بيان أن الرجل يغلب عليه في «ضعيفتـه» أن يقلد غيره في تخريجه؛ فهو لا يتعدَّى الروايات التي هي جاهزة بأسانيدها بين يديه، ثم يتوجه إلى نقدها واحدة بعد أخرى بطريقته الخاصة به، والشاذة عن قواعد العلماء وأحكامهم الموافقة لها كما تقدم، ولـو أنه كان بحاثة مريداً للحق، وكان أهلاً للنقد؛ لنظر بنفسه في كتب السنة، واستخرج منها من الطرق والأسانيد ومتونها ما يساعده في التحقيق لو أراده! لكنه لا يفعل؛ لأنه يريد أن يظهر على أكتاف غيره، ولأنه يعلم أنه لو فعل؛ لاختلفت النتيجة التي يرمي إليها، ألا وهي التفوق على الألباني، وعلى شيخه شعيب، في تزيُّده عليهما في تضعيف الأحاديث! كما يترشح ذلك من كلامه نفسه في مقدمة «ضعيفته».

أقول: لو أنه فعل ذلك؛ لتبين له خطأ تصويبه وتضعيفه المتقدمين؛ لأنه سيجد لحديث أبي هريرة الصحيح من طريقيه شواهد تزيده قوة على قوة من حديث جابر، وهو المذكور تحت الحديث الآتي برقم (٨٠)، وأنه على شرط مسلم، ومن حديث أبي أمـامـة وواثلة، ولوجد تخريجها في «جلاء الأفهام» لابن القيم، و«القول البديع» للسخاوي، وقال في حديث جابر:

«رواه الطيالسي... والضياء في «المختـارة»... ورجـاله رجال (الصحيح) على شرط مسلم».

وذكر نحوه ابن القيم وأقره.

فلا غرابـة حينئـذ أن يشير الحـافظ إلى تقـوية الحديث في «فتح

الباري» (١١ / ١٦٩)، وإنما الغرابة كل الغرابة أن يأتي ذاك الإنسان المسمى بحسَّان، فيتطاول على هٰؤلاء العلماء الأعلام ومن سار على دربهم، فيخالفهم بتضعيف ما صححوا، وقد لاحظ هٰذا بعض الإخوة الأفاضل ممَّن شجب اعتداءه على «الرياض»، ومنهم الأخ محمد عبدالله آل شاكر في كلمة جيدة له في مجلة «البيان» العدد (٥٦) أحض القراء على الاطلاع عليها، قال جزاه الله خيراً:

«لم هٰذا الازدراء للعلماء السابقين الذين كان لهم باع في التصحيح والتضعيف، ولهم مكانتهم، ولكلامهم وحكمهم وزن، لِمَ يعرض عنهم صاحبنا ويكتفي بموافقة شيخه له في تضعيفه أو حكمه عليه، حتى تكررت هٰذه العبارة، وكثرت كثرة ملفتة للنظر، فأصبحت ممجوجة، وإذا كان فضيلة المحقق أميناً دقيقاً في عبارته حتى يقول: «وافقني الشيخ شعيب ترجيحاً»! فلماذا لا يكون أميناً دقيقاً عند تحقيقه للكتاب، فيعبث به هٰذا العبث، ويخون الأمانة، ويجانب الدقة.

والنكتة البارعة الأخيرة يطلقها صاحبها، فيقول في (ص ٥٠٧): «وحرصاً مني على إتمام الفائدة للعامة **والخاصة** أذكر هنا في هٰذا الفصل الأحاديث الضعيفة في كتاب «رياض الصالحين»، وقد بلغت عندي أكثر من مئة، وعقبت بعد كل حديث بدليل ضعفه، مع تخريجه بإيجاز».

صحيح أن العامة أمثالي (حقيقة لا تواضعاً، وعلى الأقل في مجال المحقق) يستفيدون من ذٰلك، ولكن ما حاجة **الخاصة** ـ طبعاً من علماء الحديث والمحققين منهم ـ، ما حاجتهم لهٰذا الفصل؟ مساكين كم فاتهم

من علم وفوائد قبل أن يمن الأخ عبدالمنان بإخراج هٰذا الكتاب. . . ولا حول ولا قوة إلا بالله؟».

فأقول: مما لا شك فيه أن شيخه شعيباً هو من الخاصة عنده، وقد صرح في نفس الصفحة التي أشار إليها الأخ الفاضل أن شعيباً استفاد منه، فإنه أثنى عليه لتراجعه إلى صواب تلميذه! ألا تراه يقول: «وهٰذا فضل منه لرجوعه إلى الحق»؟! ثم رجا أن أتراجع كشيخه، فقال: «ولعل الشيخ الفاضل الألباني يرجع إلى نحو ذٰلك بعدما يرى الحجة في هٰذا الكتاب»!

قلت: الرجوع إلى الصواب هو الواجب، وهو ديدني كما يعرف قرائي، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، وما أحسن ما يقال في مثل هٰذه المناسبة: «ليس هٰذا عشك فادرجي»! وما أشبه غرور هٰذا بذاك الجاهل الذي مبلغ علمه بربه أن جعله معدوماً! بقوله: إنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ومع ذٰلك؛ فقد قال في بعض مقدماته نحو صاحبه هٰذا: «إنما نريد خدمة **أهل العلم** وطلابه»! ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[1]. والله المستعان.

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يطهر قلوبنا من الحسد والحقد، وأن يرزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وأن يرد عنا شر الحاسدين وكيد الماكرين، إنه سميع مجيب.

عمان	**وكتب**
مساء الجمعة ٨ رجب ١٤١٣هـ	**محمد ناصر الدين الألباني**

---

(١) البقرة: ١١٨.

بسم الله الرحمٰن الرحيم
وبه وحده أستعين

مقدمة الطبعة الأولى:

إنَّ الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومن يُضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَموتُنَّ إلَّا وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾(١).

﴿يا أيُّها النَّاسُ اتَّقوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقوا اللهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ والأَرْحامَ إنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً﴾(٢).

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللهَ وقولوا قَوْلاً سَديداً. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾(٣).

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ - ٧١. وهٰذه الخطبة تسمى عند العلماء بـ (خطبة الحاجة)، وهي تشرع بين يدي كل خطبة، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو نكاح أو درس أو محاضرة، ولي رسالة خاصة جمعت فيها الأحاديث الواردة فيها وطرقها، وقد نشرت منذ سنوات في «مجلة التمدن الإسلامي» الزاهرة، ثم أفردتها في رسالة خاصة، فنحث المحبين لسنته ﷺ والراغبين في إحيائها =

أما بعد؛ فقد عزمنا بإذن الله وتوفيقه على نشر مقالات تتضمن أحاديث صحيحة في مختلف الأبواب والفصول والمسائل والفوائد، وذٰلك تحقيقاً لرغبة الكثيرين من إخواننا وأصدقائنا الأفاضل، وتزويداً للقراء الكرام بها، تعاوناً معهم على التثقيف بالثقافة الإسلامية الصحيحة، التي لا مصدر لها بعد القرآن الكريم إلا أحاديث رسول الله ﷺ؛ فهي بحق كما قال بعض العلماء الصالحين[1]:

«أبرك العلوم وأفضلها وأكثرها نفعاً في الدين والدنيا بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ أحاديث رسول الله ﷺ؛ لما فيها من كثرة الصلوات عليه، وإنها كالرياض والبساتين، تجد فيها كل خير وبر وفضل وذكر».

ولكن من المؤسف جدّاً أن يكون قد تسرب إلى هٰذه الرياض والبساتين بعض الطفيليات من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حتى نمت وترعرعت فيها، وصارت بحكم مرور الأيام عليها وجهل أكثر الناس بحقيقتها كأنها جزء متمم لها، وهٰذا مما حدا بي على محاولة تنقيتها منها، وتحذير المسلمين الغافلين عنها، وذٰلك في مقالات: «الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة»، والتي تنشر تباعاً في «مجلة التمدن الإسلامي» الزاهرة، والتي تلقاها أهل العلم والفضل من مختلف البلاد بالرضى والقبول، وحرصوا أشد الحرص على اقتنائها والاحتفاظ بها، وأقبل الكثيرون على تقديم طلبات الاشتراك في المجلة من أجلها.

= أن يلتزموا هٰذه الخطبة التي كادت تصبح في خبر كان. هٰذا ما كنت قلته من نحو أربعين سنة، أما اليوم؛ فقد اختلف الوضع بفضل الله، وانتشرت هٰذه السنة في كثير من الأقطار الإسلامية، وبخاصة هنا في الأردن والسعودية وغيرها، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) هو الثبت أبو أحمد عبدالله بن بكر بن محمد الزاهد، ترجمه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وروى له هٰذه الكلمة (ج١ / ٩ / ٢).

ولكنه تبين فيما بعد أن هٰذا التحذير، وإن كان واجباً لا مناص منه؛ فإنه لا تتم الفائدة به وحده، بل لا بد أيضاً من تقديم الأحاديث الصحيحة إلى جانبها؛ لأنه لا يلزم من معرفة الضعيف من الحديث التعرف على الصحيح منه؛ إلا لو أمكن حصر الضعيف، وهيهات هيهات! [فقد جاوز عددها حتى الآن (٦٥٠٠) والحبل جرار] ولذٰلك جزمنا بضرورة بيان هٰذه الأحاديث الصحيحة إلى جانب بيان الأحاديث الضعيفة، وبذٰلك نكون قد جمعنا في المعالجة بين بيان الداء، وتقديم الدواء، بإذن الله تعالى.

ولم أتقيد في هٰذه المقالات بتبويب أو ترتيب خاص، بل حسبما تيسر، كما جرينا عليه في المقالات الأخرى المشار إليها آنفاً.

وغرضنا الأول من هٰذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه من التثقيف تحقيق القول في صحة هٰذه الأحاديث والكلام على أسانيدها وطرقها ورواتها على طريقة أهل الحديث، وفي حدود مصطلحهم، مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن؛ إلا فيما لا بد منه، وقد نتكلم أحياناً على ما في بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين بعض مفرداتها أحياناً برباط من الكلام، بحيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته، يمكن أن يجعل أصلاً لخطبة أو محاضرة، ولكني لم ألتزم ذٰلك، تيسيراً على نفسي، ومراعاة لضيق وقتي.

وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بالمقالات المشار إليها، وأن يلهمني الصواب فيها جميعاً، وأن يجعلها خالصة لوجهه، ويدخر لي أجرها عنده؛ إنه خير مسؤول.

دمشق ١٤/١٢/١٣٧٨هـ				محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة

إن الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسِنا، وسيئاتِ أعمالِنا، من يهدِهِ الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله(١).

أما بعد؛ فهذه طبعة جديدة للمجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، منقحة ومزيدة، ومضاف إليها فوائد جديدة؛ توفرت لدي في برهة هذه السنوات العديدة التي مضت دون أن أتمكن من إعادة طبعه على هذه الصورة الجميلة المرضية، لانقطاع علاقتي الطباعية مع ناشره الأول صاحب المكتب الإسلامي، بسبب هجرتي من دمشق إلى عمان الشامية أولاً، ثم قطعت كل علاقاتي الأخوية التي كانت قائمة بيني وبينه بعد أن تبين لي من طرق عديدة أنه كان يستغل ثقتي به، وسكني إليه، وانكبابي على العلم، فتصرف بتصرفات منافية للثقة والأمانة المنوطة به، والتي كنت أظن أنها متحققة فيه، غير أن واقعه المؤسف العلمي، فضلاً عن المادي، حملني حملاً على إعلاني مقاطعتي إياه، وقد كنت كشفت عن بعض أفاعيله في بعض مقدماتي، مثل مقدمة «آداب الزفاف» نشر المكتبة الإسلامية بعمان، و «مختصر البخاري» المجلد الثاني نشر دار ابن القيم في الدمام. و «مختصر

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه، وإني لأحمد الله تعالى أن وفقني لإحيائها، وأنه استجاب الكثيرون من محبي السنة للعمل بها، بعد أن كانوا في غفلة عنها، ولكني لاحظت أن بعضهم قد يزيد عليها بعض الكلمات، أو ينقص منها، فأرجو منهم أن يلتزموها كما جاءت عنه ﷺ دون أي زيادة أو نقص. وليراجع من شاء رسالتي فيها.

مسلم للمنذري»، و «صفة الصلاة» وكلاهما نشر مكتبة المعارف في الرياض، وماذا عسى أن يقول القراء المنصفون إذا علموا أنه مع مقاطعتي المذكورة لا يزال متسلطاً على كتبي، يطبعها كيف يشاء، وبالعدد الذي يشاء كأنه المالك لها؛ مع إنذاري إياه مراراً وتكراراً بعدم رغبتي في ذلك؟! ولكن لا . . ولم يقف جنفه عليّ وحدي، بل تعداه إلى الإخوة الذين بدأت أتعامل معهم وأتنازل لهم عن بعض كتبي، بعد أن كنت عرضت ذلك عليه قبل سنوات، فأبى ذلك، واستكبر عليّ واستعلى، وعندي خطابه إلي بما ذكرتُ عنه! فهو لا يزال يطبع الكتب الأربعة المذكورة آنفاً، مع علمه بأنها صارت ملكاً لهم، كما يطبع غيرها مع تزوير له في بعضها كما فعل في كتاب «التنكيل»، فمن شاء قابل بين طبعة مكتبة المعارف، وطبعة المكتب الإسلامي، فإنه سيرى العجب العجاب، وبخاصة إذا قرأ مقدمتي لطبعة المعارف، ومع ذلك فهو مستمر في طبع ما ذكرنا دون أي حق شرعي، ويُعلن ذلك في فهارِسه دون أي رادع أو وازع، فإنك لو فتحت على أول كتاب في فهرسه الأخير لعامِ (١٩٩١ م) فإنك ستجد كتابي «آداب الزفاف» الذي كنت بينت في مقدمة طبعة «صفة الصلاة» المشار إليها آنفاً ما يكفي لردعه عن استمراره في نشره، لأنه صار ملكاً لصاحب المكتبة الإسلامية، وقد اعترف هو بذلك لبعضهم، ولكنه الكيد والبغي والجشع والطمع. وإن مما يؤكد لك هذا أنه لما حذف منه مقدمتي البالغ عدد صفحاتها (٧٢) صفحة، لم يعد القارىء يستفيد من الأرقام التي تشير إلى نص متقدم أو متأخر، لأنها تشير إلى صفحات الطبعة الشرعية، وبعضها إلى نص في المقدمة المحذوفة!!

فيا معشر القراء! هل ترون من يفعل هذا بالمؤلف وقرائه يكون صادقاً حين يعلن في مقدمة «فهرسه» الآنف الذكر؛ أنه يتعامل معهم بموجب النصح والإخلاص! أم الأمر كما قال تعالى: ﴿إنها كلمة هو قائلها﴾؟!

وأما حقوقي المتراكمة لديه منذ بضع سنين، وأشياء أخرى هو يعلمها؛ ما كنت أحاسبه عليها لثقتي السابقة به، فإني أرجو من الله تعالى أن يعوضني بديلها من حسناته، ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون﴾، يوم لا درهم فيه ولا دينار، وإنما هي الحسنات والسيئات، قال ﷺ: «إن كان له عمل صالح أُخذ منه بقدر مَظْلَمتِه، وإن لم تكن له حسنات أُخذ من سيئاتِ صاحِبه فحُمل عليه». رواه البخاري، وذلك هو المفلس حقاً، كما جاء في الحديث الآتي في الكتاب برقم (٨٤٧). نسأل الله السلامة، ومعذرة إلى القراء، فإني مصدور!

* * *

هذا، ولعله مما يحسن ذكره في هذه المقدمة، ولفت أنظار القراء إليه، الأمور التالية:

١ ـ سيرى القراء تحت الحديث الآتي:

٥٠٣ ـ (طُوبى للشامِ، إن ملائكةَ الرحمن باسطةٌ أجنحتَها عليه).

رداً رصيناً هادئاً في تسع صفحات على تعقيب لأحد الفضلاء من المشايخ المكيين[١] ـ وقد توفي رحمه الله منذ بضع سنين ـ ذهب فيه إلى تضعيف الحديث المذكور في خطاب كان أرسله إلي، وقد نشطت للرد عليه لفضله وسلوكه طريق النقد النزيه، الذي لا يظهر منه أنه يَردُّ حباً في الظهور خلافاً لكثير من الناشئين، والصبيان المغرورين، الذين همهم المسارعة إلى الرد على الألباني، لا بياناً للحق، لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم، أنهم ليسوا أهلاً لذلك، لا لأن الألباني لا يخطىء، حاشا لله، فلا معصومَ بعد رسول الله ﷺ، فأنا بفضل الله أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري، مهما كان شأنه، وكتبي، وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبرُ شاهد على ما

---

(١) هو الشيخ عبد الرحيم صديق، كاتب العدل بمكة سابقاً، رحمه الله تعالى.

أقول، حتى اتخذ ذلك بعض الصبيان الشانئين الجاهلين غرضاً لينسبني إلى ما لا يليق إلا به وبأمثاله من الزائغين الضالين.

من أجل هذا الفرق بين هؤلاء والشيخ الفاضل، كنت نشطت في الرد عليه، وبيان وجهة نظري فيما ذهب إليه، ولعله كان اقتنع بصواب ما كتبت، لأنه لم يرسل إليّ بعد ذلك تعقيباً آخر.

ويمكن تلخيص كلامه في أمرين اثنين:

الأول: تضعيفه للراوي يحيى بن أيوب الغافقي، وزعمه أن الأئمة على تضعيف أحاديثه.

والآخر: تضعيفه لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، وكذا تضعيفه للحارث بن أبي أسامة.

وقد بينت خطأه في ذلك بياناً شافياً هناك اعتماداً على أقوال الأئمة النقاد، ويرجع ذلك إلى ما يأتي ملخصاً:

أولاً: قدم الجرح على التعديل مطلقاً، والصواب: أنه يقدَّم إذا كان سبب الجرح مبيَّناً، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً، والواقع هنا على خلاف ذلك.

أما الغافقي، فلأنه ثقة في نفسه، لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، وعلى هذا جرى الأئمة المخرجين لأحاديثه، فقد احتج به مسلم، وصحح حديثه هذا الأئمة من قبلي، كالترمذي وابن حبان والحاكم والمنذري والذهبي، وذلك مقتضى قول الحافظ فيه:

«صدوق ربما وهم».

فكيف يصح مع هذا قول الشيخ : «إن الأئمة ما زالوا يضعفون أحاديث الغافقي»؟!

وأما ابن لهيعة، فقد أجمل الكلام فيه ولم يفصِّل، فأوهم القراء أنه لا يحتج بحديثه مطلقاً، وليس كذلك، فقد صرحوا بصحة حديثه إذا روى عنه أحد العبادلة، فكان على الشيخ أن يُقيد ولا يطلِق، وأن يتتبع طرق الحديث في مكتبته العامرة لعله يجد له طريقاً من رواية أحدهم، وقد وفقني الله تعالى فأوقفني على رواية ابن وهب عنه. أخرجه الفَسَوي في «التاريخ والمعرفة» (٣٠١/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٤/١ طبع دمشق). فصح الحديث والحمد لله من هذه الطريق وحدها، فكيف وقد تابعه الغافقي، وهو ثقة حسن الحديث كما تقدم، فكيف وقد تابعهما عمرو بن الحارث الحافظ الثقة الفقيه كما سيأتي بيانه هناك.

ثانياً : تغافل الشيخ رحمه الله أو غفل عن قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند العلماء، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً، فلم يشعر رحمه الله أنه ينقل ما هو حجة عليه!

ثالثاً وأخيراً : ومن عجائبه أنه أعل الحديث أيضاً بأن في سند الحاكم الحارث بن أبي أسامة، ومع أنه وهم في تضعيفه كما أثبت هناك، فقد غفل أيضاً عن كون الحاكم قرنه مع ثقتين آخرين، فلو أنه كان ضعيفاً ـ كما زعم ـ لم يضر في صحة الحديث، فإنه متابع منهما ومن غيرهما كما بينت هناك.

وهناك أمور أخرى من الأخطاء والأوهام ستمر بالقارىء إن شاء الله تعالى، وإنما اقتصرت على ذكر ما يتعلق بتضعيفه للحديث، دفاعاً عن حَمَلة الحديث وتصحيحاً له، وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً

وتضعيفاً لا يُحْسنه مَنْ تعلّق به في تأخرٍ من السنّ، أو حداثةٍ فيه، وإنما يُحسِنه أهل الاختصاص فيه الذين أفنوا حياتهم وشاخوا فيه، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم، أما من لم يكن كذلك فلا شك أنه سيقع في شؤم رد الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، أو العكس، كما هو شأن أهل الأهواء والبدع. نسأل الله السلامة.

وتقريباً للموضوع إلى أذهان القراء لا بد من إخراج الحديث من الطرق الثلاث التي ضعفها الشيخ الفاضل، لتتمثل لهم الحقيقة بأجلى صورة؛ ذلك لأني كنت أخرجته يومئذ مختصراً **ومعزواً** لبعض كتبي، دون أن أسوق طرقه، فأقول:

الأولى: عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماسة عن زيد بن ثابت.

أخرجه الترمذي (٣٩٤٩) وأحمد (٥/١٨٥) وابن أبي شيبة (٥/٣٢٥)، والحاكم (٢/٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٧٥ - ١٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/١١٢ - ١١٣ طبع دمشق) من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني وجرير بن حازم كلاهما عن يحيى بن أيوب به.

الثانية: عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه أحمد (٥/٣٢٤) والفَسَوي في «المعرفة» (٢/٣٠١) والطبراني (٥/١٧٦/٤٩٣٤) وابن عساكر أيضاً (١/١١٤ و١١٥) من طرق منها عبدالله بن وهب عنه. وقرن الفَسَوي وابن عساكر مع ابن لهيعة عمرَو بن الحارث، وأشار إلى ذلك ابن حبان في روايته الآتية.

الثالثة: عمرو بن الحارث - وذكر ابن سلم آخر معه - عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/٥٧٤/٢٣١١ ـ موارد) من طريق ابن وهب أيضاً: أخبرني عمرو بن الحارث. .

وابن سلم هو عبد الله بن محمد المقدسي، شيخ ابن حبان في هذا الحديث، وهو ثقة، والآخر الذي يشير إليه هو ابن لهيعة كما صرحت بذلك رواية الفسوي وابن عساكر المذكورة قبله. وقد أخرجه الطبراني (رقم ٤٩٢٥) وابن عساكر عن عمرو بن الحارث وحده.

فأنت ترى ـ أيها القارىء الكريم ـ أنه قد اتفق هؤلاء الثلاثة: يحيى بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة وعمرو بن الحارث على رواية الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بسنده الصحيح الذي لا خلاف فيه، فلو فرض أنهم جميعاً ضعفاء في الحفظ لما تردد من شم رائحة هذا العلم الشريف في تصحيح حديثهم إعمالاً لقاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والطرق، فكيف وثلاثتهم ثقات على التفصيل المتقدم؟! فكيف وقد صححه من تقدم ذكرهم من الأئمة؟!

فأرجو مخلصاً أن يعتبر بهذا البحث والتحقيق أولئك الناشئون المتهافتون على الرد عليّ لخطأ يبدو لهم، ويسودون في ذلك الصفحات، ويؤلفون الرسائل، ويطلعون على الناس بردود فجة لا علم فيها، والمثال قريب بين يديك.

وإذا كان هذا حال هذا الشيخ الفاضل، فكيف يكون حال سبطه المسمى بـ «خالد المؤذن» في مؤلفه الذي أسماه بـ «إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان)، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني»؟! وقد ذكر في مقدمته (ص ١٧) أنه عرضه على جمع سماهم، أشهرهم أحسن ما يقال فيه أنه لم يُعرف، ولم يشتهر بهذا العلم، ومنهم الشيخ الفاضل، وذكر أنه جده من جهة أمه، وقال عنه:

«فلما نظر فيه استحسنه، وشجعني على نشره»!

فما قيمة استحسانه رحمه الله، وقد عرفتَ مبلغه من العلم؟! بل إن العاقل اللبيب ليستشعر معي مبلغ قيمة هذا المستحسَن من هذا المستحسِن!!

وليس غرضي الآن الرد على هذا السِّبط في «إقامته» وبيان ما فيه من الجهل بهذا العلم، وتناقضه في الحكم، واتباعه للهوى، فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى. وإنما أريد أن ألفت النظر إلى الفرق بين الجد والسبط من الناحية الأخلاقية، فالجد ـ رحمه الله ـ قنع بالرد علي كتابةً مع الثناء البالغ كما سترى فيما يأتي تحت الحديث: (طوبى..)، لم يُرِدْ بذلك تظاهراً وشهرة بالرد على الألباني، وأما السبط فسلك غير سبيل جده، حباً في الظهور، وقديماً قالوا: حب الظهور يقصم الظهور، فلم يراسلني ويطلعني على وجهة نظره، بل سألني هاتفياً عدة أسئلة أجبته عليها بكل صراحة، كما حكى ذلك هو نفسه في «الإقامة» (ص ١١ ـ ١٣)، ثم نشره على الناس بذلك العنوان الضخم: «.. وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني»! ويصفه (ص ١١) بأنه «محدث العصر»! فإذا كان صادقاً مع نفسه في هذا القول كما هو الظاهر، فمن الظاهر أيضاً أنه يوحي بذلك العنوان أن الراد على الألباني لا بد أن يكون «محدث العصور»! وكتابه يطفح بالأنانية والعجب والغرور، نسأل الله تعالى لنا وله السلامة من كل الآفات في الدنيا والآخرة.

٢ ـ مثال ثان لتجرؤ بعض الطلبة على تضعيف الحديث الآتي:

٦١٣ ـ (لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه..) الحديث.

خرّجتُ الحديث هناك من رواية حذيفة، وحسنه الترمذي وبينت علته. لكني قويته بشاهد من حديث ابن عمر، وقد ترددت في أحد رواته، هل هو

اللؤلؤي الفقيه الحافظ، فذكر ذلك الطالب أنه ليس به، وأنه المدائني الضرير، وأنه غير معروف، فتأكدت من كونه المدائني، بإخراجي من غير مصدر واحد عنه، وخطأتُ جزمَه بأنه مجهول، لرواية جماعة من الحفاظ عنه، وكأنه لا يعلم أن مثله يحتج به العلماء كما قرره الذهبي في «الميزان»، ونقله عنه اللكنوي في «الرفع والتكميل»، ولذلك أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة»،وجوّد إسناده العراقي والهيثمي، كما سترى هناك، فكان على ذلك الطالب أن يتحرى، وأن يبحث، ولا يقف عند رأيه الشخصي، فإنه يبدو أنه لا معرفة له بهذا العلم، وإلا كان يكفيه تحسين الترمذي إياه من الطريق الأولى، ويعتبر الطريق الآخر شاهداً له، لأنه ليس شديد الضعف على الأقل!

٣ ـ مثال ثالث، لشاب مصري سمى نفسه فيصل عبد الحليم ذكر أنه في الثانية والعشرين من عمره! كان أرسل إلي خطاباً منذ بضع سنين بغير تاريخ وتوقيع، يثني علي كثيراً، ويذكر أنه اطلع على مؤلفاتي (!) وأنه عكف عليها، وجعلها غايته. . ، وأنه يود أن يتتلمذ علي. . ومع ذلك فقد قرن مع خطابه رسالة ينتقد فيها خمسة أحاديث من هذا المجلد ويضعفها بجرأة عجيبة، وجهل بالغ، يكفي العاقل أن يتصور ذلك من عمره المذكور، فمتى تعلّم؟ ومتى تمكّن أن يصير نقّاداً لمن يتمنى أن يكون له تلميذاً. . وإليك أيها القارىء الكريم مثالاً واحداً من نقده، تتأكد منه ما وصفتُه به، وتقيس عليه باقي الأمثلة:

لقد أنكر عليّ تقويتي للحديث الآتي:

٦١٩ ـ (ثلاثٌ لا تردُّ: الوسائدُ. .) الحديث.

وحجته في ذلك أن راويه عن ابن عمر مسلم بن جندب؛ لم يوثقه أحد سوى العجلي وابن حبان، ويقول: إنهما متساهلان! وهذا مما يضحك الثكلى، لأن ما ذكره من التساهل فمن كتبي ومؤلفاتي وتعليقاتي وردودي

عرف ذلك، فأنا الذي أشعتُ ذلك في العصر الحاضر، والفضل لله وحده أولاً وآخراً، وهذا مما يقع فيه كثير من الناقدين المُحْدَثين، وذلك لجهلهم أن ذلك ليس على إطلاقه كما يظن هذا المنكِر وغيره من الناشئين، كما نبهت عليه مراراً في مناسباتٍ كثيرة، ومن ذلك أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق، وهذا موجود هنا، فقد وثقه الحافظ ابن حجر، وكذا الذهبي، ثم هو إلى ذلك من أفاضل التابعين، وكان يقضي بغير رزق، وقال ابن مجاهد:

«كان من فصحاء الناس، وكان معلم عمر بن عبد العزيز، وكان عمر يثني عليه وعلى فصاحته بالقرآن».

وقد روى عنه جماعة من فضلاء التابعين كزيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

فلا جرم أن وثقه من ذكرنا من الأئمة، فماذا عسى يمكن أن يقول القائل فيمن يضعف حديث هذا الفاضل، وتوثيق الحفاظ إياه؟! لا شك أنه الجهل أو التجاهل، وأحلاهما مر.

٤ ـ لا يزال بعض المحققين والمعلقين يتعقبونني بغير علم، فيخطئون في حق هذا العلم الشريف، بعضهم بحقد دفين يكادُ يلمسُ باليد، وبعضهم بسبب انتقال العدوى إليهم، أو ربما بقصد بيان الحق ـ إن شاء الله ـ وأنا أذكر هنا مثالاً واحداً، ثم أدع الحكم للقراء فيه، وبيان رأيهم في الحامل عليه:

سيأتي تحت الحديث (٧٥٩) أن عمران القطان؛ وفي حفظه ضعف، قد خالف ثقتين في إسناد هذا الحديث، فقد روياه عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة. فقال عمران: عن قتادة عن عبدالله بن رباح عن أبي هريرة. فأسقط الحسن بين قتادة وابن رباح، وجعل عبدالله مكان زياد!

قلت: وهذه مخالفة مكشوفة لا تخفى على المبتدئين في هذا العلم،

ومع ذلك لم يقدر المعلق على «مسند أبي يعلىٰ» إلا أن يتعقبني بقوله بعد أن ذكر أن عمران هذا حسن الحديث:

«وقد اتهمه الشيخ ناصر الدين الألباني في «الصحيحة» بأنه أسقط من الإسناد الحسن، وقلب زياد بن رباح إلى عبدالله بن رباح، ولا أظنه أصاب في اتهامه هذا»!

كذا قال ـ أصلحه الله ـ فإنه لا يجوز النقد بالظن المجرد عن الدليل، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً، ولأنه أكذب الحديث كما قال ﷺ. هذا **أولاً**.

وثانياً: ألا يعلم أن من أنواع علوم الحديث: الحديث الشاذ، وأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، والمخالف هنا هو أقل عدداً وحفظاً، فإنه حسن الحديث باعتراف المعلق، فإذا لم يكن هذا شاذاً عنده، فمعنى ذلك أحد أمرين: إما أنه لا يعرف الحديث الشاذ، أو أنه يخالف قواعد علماء الحديث، وأحلاهما مر.

٥ ـ وهناك كتيب صغير بعنوان «بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد» بقلم أبي عبد الله عادل بن عبد الله السعيدان، وتقديم الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني، في (**٦٣**) صفحة صغيرة بالمرة، ذهب فيها إلى تضعيف الحديثين المشار إليهما، أما حديث السوق فسيأتي الرد عليه إن شاء الله تعالى في المجلد السابع من هذه «السلسلة» برقم (**٣١٣٩**).

وأما حديث الزهد فهو الآتي في هذا المجلد برقم (**٩٤٤**)، والذي يمكن ذكره هنا أن الرجل غير منصف معي، بل ولا مع بعض رواة الحديث، وإليك البيان:

١ ـ أما الأول فإن كل من يقابل تخريجي هناك وكلامي على الرواة بكل

تجرد وإنصاف، مع تخريجه وكلامه هو على الحديث والرواة يجد أنه لم يبذل أي جهد في التحقيق الذي زعمه في عنوان الرسالة، وغاية ما فعل أنه عاكسني في اعتدادي ببعض الرواة والطرق، واستشهادي بها، بل سوّى بين الطرق التي فيها كذاب، وبعض الطرق النظيفة منه، فانظر إلى الخلاصة التي قدمها للحديث من أربع طرق، ففي الأولى كذاب، وكذلك في الثالثة. وأما الثانية فهي سالمة من الضعف الشديد لأنها من رواية زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة، وهما صدوقان، في حفظهما ضعف كما نقلته عن الحافظ هناك، يصلحان للاستشهاد كما هو معلوم في «المصطلح».

وأما الرابعة، فهي مرسلة، ورجالها ثقات، ولذلك جوّدت إسنادها هناك.

فماذا فعل الباحث المحترم؟! إنه

أولاً: لقد صرح عند تخريجه للطريق الأولى التي فيها الكذاب: أنه نقل ذلك عني، ولكنه دلس على القراء، فلم يذكر أنني بينت أن فيه الكذاب! فيتبادر إلى أذهانهم أنني استشهدت به على الأقل! وهذا زور ينبغي أن يترفع عنه الباحث المخلص.

ثانياً: وكذلك لما ذكر (ص ٤٨) قوله:

«وللحديث شاهد مرسل بلفظ..».

أوهمهم أنه من بحثه وكده! والواقع أنه مما استفاده مني، فقد قلت هناك:

«وقد وجدت له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ..»!

وإنما فعل ذلك لأمرين:

أحدهما: أن يتشبع بما لم يعطَ، فهو كما في الحديث الصحيح:

«كلابس ثوبي زور»!

والآخر: أنه لو نقله عني لوجب عليه أن ينقله كما هو عندي، فقد كنت صرحت هناك قائلاً: «بإسناد جيد»كما رأيت!

فتعمد كتم ذلك عن قرائه؛ لأنه لا يريد أن يلقي في أذهانهم وقلوبهم أنه مرسل جيد! لأن ذلك يتنافى مع الخط الذي خطه لنفسه، وهو تضعيفه للحديث!

وهنا لا بد لي من وقفة معه عند هذا المرسل وما فعل به من محاولة إسقاط الاستشهاد به بادعاء الاضطراب في إسناده، فإنه يعلم، أو لعله يعلم أن الحديث المرسل إذا جاء مسنداً من طريق أخرى ولو ضعيفة أنه يتقوى بمجموعهما عند الإمام الشافعي وابن تيمية وغيرهما[1]، فلكي لا يرد عليه أنه يتقوى هذا المرسل بمسند زافر بن سليمان اتخذ لنفسه خط الرجعة، فذهب يُحوِّش من هنا وهناك عدة روايات معلقات في بعضها ذكر ربعي بن حراش مكان مجاهد ـ وهذا هو المحفوظ ـ وفي بعضها: ربعي بن حراش عن الربيع ابن خُثيم، (ووقع عنده في أكثر من موضع: خيثم!) لم يجاوز إبراهيم، إلى غير ذلك من الروايات التي لا سنام لها ولا خطام، ثم خلص إلى القول (ص ٥٠):

«بهذه الطرق يتبين أن هذا المرسل فيه اضطراب واضح، وهذا مما يقدح في صحة هذا الطريق»!

كذا قال هداه الله. وهذا وحده كاف ليدل على أن الرجل ليس أهلاً للبحث في هذا العلم، فضلاً عن أن يتولى الرد على من لا يدانيه فيه! ذلك لأن الحديث المضطرب عند أهل العلم هو الذي جاء على وجوه مختلفة

(١) كالحافظ ابن حجر، فانظر كلامه في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).

متعادلة القوة والصحة، لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، وهذا يوجب عليه ـ لو كان منصفاً ـ أن يخرج تلك الطرق، ويتكلم عليها طريقاً طريقاً، فما ضعف منها طُرح، وما صح منها وجب التوفيق بينها، وإلا قيل إنه مضطرب، فهل بذل شيئاً من الجهد، ولا أقول: «بذل الجهد» كله ليكون صادقاً مع عنوان رسالته؟! لا شيء من ذلك مع الأسف، وإنما هو مجرد تحويش وادعاء لا يعجز عن مثله أعداء السنة، وما أحسن ما قيل:

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

وإذا كان الأمر كذلك، فلقد كان من الواجب عليه أن يقنع بقول أبي نعيم الذي نقله (ص ٤٨):

«رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع، فلم يجاوزوا فيه مجاهداً».

فإن فيه إشارة قوية أنهم اختلفوا على الحسن بن الربيع، ومن ذلك أن بعضهم رواه عن مجاهد عن أنس، فجعله مسنداً، لكن الأثبات لم يتعدوا به مجاهداً، وهو المحفوظ كما سبق.

وجملة القول: إن هذا المرسل الصحيح، ومسند زافر عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عن سهل، إذا ضُم أحدهما إلى الآخر، صار الحديث بذلك قوياً، فإذا ضُم إليهما رواية محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن أبي حازم به، فإنها إن لم تزده قوة لم تضره، كما هو ظاهر.

٢ ـ وأما أنه غير منصف مع الرواة أيضاً، فقد تبين ذلك مما ذكرته آنفاً، فإنه سوّى بين الكذابين، وبين الصدوقين في عدم الاستشهاد بهم، وهذا خلاف ما عليه العلماء في الحديث الحسن أو الصحيح لغيره فلا داعي للإعادة.

وبهذه المناسبة ألفت نظر القراء إلى رسالة «وقفات مع (النظرات)» تأليف الأخ الفاضل سمير أمين الزهيري، يرد رداً موجزاً نافعاً بإذن الله على (نظرات) المؤذن وصاحبه العدوى الطائشة الجائرة التي طعنت في صحة أحاديث في المجلد الأول من هذه السلسلة الصحيحة، وصرح ـ جزاه الله خيراً ـ أنهما ما أصابا ولا في حديث واحد! وضرب على ذلك بعض الأمثلة، ونماذج من مناقشاتهما الفاشلة. ثم نصحهما أن يشتغلا بكتبهما وتنقيحها، ففيها الكثير مما يحتاج إلى إعادة النظر قبل الاشتغال بكتب غيرهما.

وقد ذكر في مقدمة الرسالة الأسباب التي تحملهم على الرد عليَّ، وحصرها في أربعة:

١ ـ الحداثة.

٢ ـ ضحالة العلم.

٣ ـ الأهواء.

٤ ـ حب الظهور.

ثم تكلم على كل سبب منها بشيء من التفصيل، فأحيل القراء إليها والاستفادة منها، فإنها نادرة في بابها.

وأضيف أنا إلى ما ذكر: الشيخوخة! فقد تنبه بعضهم لأهمية هذا العلم في سن متأخرة، فأخذوا يصححون و يضعفون فيخطئون كثيراً.

٦ ـ وأخيراً أرى أن ألفت النظر إلى ما ذكرته تحت الحديث (٥١٦)، وهو أنني كنت واهماً مع الحاكم والذهبي في قولهما: إن عطاء والد يعلى على شرط مسلم. والحقيقة أنه ليس على شرطه، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه. فَجلَّ من لا ينسى. ومن الغرائب أنه كان قد قلدني في خطئي هذا بعض

من يدعي التحقيق، فلعله يعود فيقلدني في الرجوع إلى الصواب، فهذا أولى به من ذاك التقليد!

على أن الحديث لا ينزل بذلك عن مرتبة الحسن لما ذكرت لـه من الطرق هناك، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضلِه.

وهذا آخر ما يسر الله لـي كَتْبه في هذه المقدمة لهذه الطبعة الجديدة، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يكفينا شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن، إنه سميع مجيب.

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

عمّان / الجمعة ٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٢هـ

وكـتب

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مُضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فإني أقدم اليوم إلى القراء الأحبة المجلد الثالث من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» في طبعته الثانية الجميلة ، بعد أن نفدت نسخ الطبعة الأولى منه ، وكثر الطلب عليه ، وتهيأت الأسباب لإعادة طبعه على طريقة التصوير المعروفة اليوم بـ (الأوفست) . ولذلك فقد أعدت النظر فيه ، ونقحته ، وضممت إليه بعض الزوائد المفيدة ، وصححت الأخطاء المطبعية التي كانت فيه ، بالقدر الذي تساعدني عليه الطريقة المذكورة ، وجعلت بقية الزوائد والفوائد في آخر الكتاب تحت عنوان : (استدراك وتصويب) ، مشيراً إليها بجعلها بين حاصرتين [ ] .

- وألحقت ذلك بفهارس سبعة ، بَديل الفهارس الأربعة التي كانت في الطبعة الأولى ؛ لأنها لم تكن بقلمي ، ولا كانت مرتبة الترتيب العلمي الدقيق الذي جريت عليه في المجلدات التي قبله وبعده ، ذلك لأن المجلد طُبع أكثره وأنا في عمان ، فتولى تصحيح تجاربه ، ووضع فهارسه غيري من إخواننا الناشئين في سوريا .

فالحمد لله الذي يسر لي إعادة طبعه ، والإشراف على تصحيحه ، ووضع فهارسه ، وقد ساعدتني في ذلك ابنتي أُنَيْسة زوجة نظام سكجها صاحب المكتبة الإسلامية ؛ جزاهما الله تعالى خيراً .

هـذا، وقد كـان جاءني خـطاب مؤرخ في ١٤٠٣/٧/٧ هـ من أحد الأفاضل السعوديّين في الرياض، يذكر فيه أن الحديث الذي أوردته في هذا المجلد برقم (١٤٤٩) من رواية البخاري في «الأدب المفرد» ضعيف جداً! وأنه قـد أعجب به طـائفـة من الـذين يَتّبعـونني (!) في التصحيـح والتضعيف، والاستنبـاط الفقهي، وأخذوا يعملون بـه! يعني زيادة : «ومغفـرتـه» في رد السلام، الواردة في الحديث المشار إليه. وأرفق مع الخطاب ورقة كبيرة ذات وجهين، يبين فيها وجهة نظره في التضعيف المزعوم، ونزولاً عند رغبته كتبت إليه برأيي فيه.

ويمكن تلخيص كلامه في أربعة أمور:

الأول : أن قولي هناك : «رجاله ثقات من رجال «التهذيب» غير إبراهيم ابن المختار الرازي» ؛ إنما هو سبق قلم مني لأنه من رجال «التهذيب».

الثاني : أن إبراهيم هذا قد قال البخاري فيه: «فيه نظر»، وقال ابن معين . . إلخ .

الثالث : أن فوقه هارون بن سعد قال فيه ابن معين وأبو حاتم: ليس به بأس . . إلخ .

الرابع : أن محمداً شيخ البخاري فيه ليس هو ابن سعيد الأصبهاني الثقة كما جزمت أنا به، وإنما هو ابن حميد المتروك عند البخاري نفسه! فكتبت إليه جواباً مفصلاً في الرد عليه، بينت له فيه خطأه فيما ذهب إليه، إلا الأمر الأول فإنه مصيب فيه، ولذلك فإني صححت في هذه الطبعة عبارة: «غير إبراهيم . . » فجعلتها «وإبراهيم . . » جزاه الله خيراً .

وخلاصة الرد فيما أذكر - فإني لم أحتفظ بنسخة منه لنفسي ، وهذا من عيوبي التي أرجو الله تعالى أن يغفرها لي - كالآتي :

أما الأمر الثاني، فإني لم أعتمد على قول من جرحه لسببين :

أحدهما: أنه جرح مبهم غير مفسر.

والآخر: أنه معارض بتوثيق من وثقه، وفيهم بعض المعروفين بالتشدد، وهو أبو حاتم فإنه قال - كما ذكرت هناك - :

«صالح الحديث».

وقد عزاه الفاضل المشار إليه لأبي داود، وهو من أوهامه، وإنما قال فيه أبو داود :

«لا بأس به». كما في «التهذيب».

هذا قوله، وهو في المعنى موافق لقول أبي حاتم ، ونحوه فعل ابن حبان وابن شاهين فإنهما ذكراه في «الثقات».

وأما الثالث: فيكفي في رده ما نقله الفاضل نفسه عن الذهبي والعسقلاني أنه صدوق. ولا يضره أنه رافضي ما لم يكن داعية لأن العبرة في الرواية الصدق والضبط كما هو مقرر في علم المصطلح ، على أنه قد ذكر بعضهم أنه نزع عن الرفض، ولعله لذلك اقتصر الذهبي في «الكاشف» على قوله فيه :

«صدوق». ولم يرمه بالرفض.

وأما الرابع : فهو من أعجب ما تغنى به ! فإنه في الوقت الذي يأخذ

علي جزمي بأن محمداً شيخ البخاري في هذا الحديث هو ابن سعيد الأنصاري، بدعوى أنه لا دليل عليه! إذا به يعارضه دون أي دليل أو شبه دليل، بل مجرد ادِّعاء؛ لو قاله بخاري زمانه لم يقبل منه! فاسمع إليه كيف يقول:

«فالقطع بأن قول البخاري: «قال محمد» يعني ابن سعيد يفتقر إلى دليل، بل **عندي أنه من رواية (كذا قال! ويعني أنه هو) ابن حميد الرازي**، وكأن البخاري رحمه الله قال: «قال محمد» لهذه العلة، فيتأمل هذا الموضع».

فأقول: لقد تأملته فوجدته تكلفاً ظاهراً، يعتمد على مجرد الاحتمال، وترجيح بدون مرجح، وهو ما نسبه إلي بزعمه ثم أنكره علي! مع فارق كبير بيني وبينه ـ لا أقول من حيث التمكن والتمرس في هذا العلم ـ وإنما من حيث إنني قرنت الدعوى مع الدليل فقلت هناك في محمد بن سعيد:

«وهو من شيوخ البخاري في (الصحيح)».

وهذا ما ذكروه صراحة في ترجمة محمد هذا، ولم يذكروا مثله في ترجمة محمد بن حميد الرازي، فلا أدري كيف تجاهل صاحبنا هذا كله، فأنكر علينا ما هو واقع فيه، ونحن بُرآء منه بفضل الله تبارك وتعالى.

ثم ما معنى قوله: «وكأن البخاري رحمه الله قال: «قال محمد» لهذه العلة..»؟ أليس يعني أن البخاري لم ينسب محمداً هذا ـ وهو ابن حميد الضعيف عنده ـ إلا تعمية لحاله وستراً عليه؟! أليس هذا أشبه ما يكون بنوع من أنواع التدليس وهو المعروف بتدليس الشيوخ؟! وهل يصح أن ينسب

ذلك لأمير المحدثين البخاري؟! قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص٥٩) في تعريف التدليس المذكور:

«هو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر منه سناً، . . وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله. . . . »!

فهل يليق بطالبٍ لهذا العِلْمِ أن يصدر منه مثل ذاك الكلام الذي يمس الإمام البخاري ويرميه بالتدليس وتعميته أمر الراوي على الناس؟! أليس كان الأولى به إذا لم يكن لديه ما يرجح ما رجحناه أن يحسن ظنه بالبخاري ويحمل عدم نسبته لشيخه محمد على أنه الثقة، وليس المتروك عنده؟! هذا كان أولى به. والله الهادي.

ذلك خلاصة ما كنت كتبت به إليه في ردي المرسل إليه، فماذا كان موقفه تلقاءه؟

لقد كتب إلي جواباً آخر بتاريخ (١٤٠٣/١٢/٨ هـ) قال فيه بعد السلام والمقدمة، والدعاء لي بالخير، ووصفه إياي بـ «المحدث الخطير»! قال:

«شيخنا الجليل: جوابكم على مكتوبي وصل في حينه. . وها أنا ذا أعطف على ما كتبتم جواباً هو من باب «رب ناقل فقه إلى من هو أفقه منه»، و «رب ناقل فقه غير فقيه»، ومنكم نستفيد، ومن علومكم ننهل».

فهل استفاد شيئاً؟ لا، فإنه أرسل مع الجواب بحثاً له في ثمان

صفحات! يدندن فيه حول عدم شرعية الزيادة المذكورة في رد السلام وليس في إلقائه، واستدل على ذلك بحديثين ضعيفين، أحدهما منكر، والآخر شاذ، وقد فصلت القول فيهما في الكتاب الآخر «الضعيفة» (**٥٤٣٣**)، وبينت فيه تعصبه لرأيه، ومخالفته للعلماء في ترجيحه التعديل على التجريح المفسر، ومحاولته تضعيف رواية الجرح عن الإمام أحمد بقوله:

« **ولم أجد هذا القول مستفيضاً عن أحمد** » !

مع أن العلماء تلقوه بالقبول كالذهبي والهيثمي وغيرهما.

ثم أتبع الحديثين المشار إليهما بأثرين صحيحين عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، لا حجة له فيهما لأنهما في ابتداء السلام وليس في رده فهو لا يفرق بين الابتداء به ورده، ولذلك فهو يعلل الحديث بهما، ويرد بعض الآثار الواردة عن السلف على وفقه! وقد خرجت بعضها في المصدر الآنف الذكر، منها عن ابن عمر أنه كان إذا سُلِّم عليه فرد زاد، قال سالم مولى ابن عمر:

«فأتيته فقلت: السلام عليكم. فقال: السلام عليكم ورحمة الله، . . ثم أتيته مرة أخرى فقلت: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وطيب صلواته». رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وسكت عنه الحافظ في «الفتح».

فإذا أردت أيها القارىء أن تعرف أنه لا يفرق بين الابتداء بالسلام ورده، وأنه يخلط بينهما، فاسمع قوله:

«وكأن ابن عمر رضي الله عنهما **كان يأخذ بالزيادة على ما في إطلاق**

الآية وعمل بها، فلذا كان الناس يحيونه بما مر، ثم **وقف على علم في هذا فنهى من زاد،** وقال: «حسبك إلى وبركاته». كما أخرجه ابن وهب».

قلت: وهذا كذب على ابن عمر وابن وهب أيضاً، فإن نص روايته كما ذكره هو ونقله عن «الفتوحات الربانية» (**٥/٢٩٣**) وهذا عن ابن حجر، دون أن يشير إلى ذلك!:

عن ابن عمر أن رجلاً سَلَّم عليه فزاد: «ومغفرته»، فانتهره ابن عمر وقال: حسبك إلى «وبركاته».

فأنت ترى أن هذا الأثر في النهي عن الزيادة في إلقاء السلام، وأن زيادة ابن عمر في رده وفقاً للآية.

فالعجب من هذا الكاتب الفاضل، كيف يخلط هذا الخلط الفاحش، ويتجرأ على إبطال العمل بإطلاق الآية ـ على حد تعبيره، ومخالفة الآثار السلفية الموافقة لها، بله الحديث، ولا يتنبه للفرق بين ذلك كله، وبين الأثرين الآخرين اللذين ذكرهما عن ابن عمر وابن عباس كما تقدمت الإشارة إليهما، وهما في النهي عن الزيادة في الإلقاء كأثر ابن عمر هذا الذي سُقت آنفاً نصه، ويحرص كل الحرص على صدّ الناس العاملين بذلك، بناء على هذا الخلط في الفهم، والجهل بهذا العلم، والله المستعان.

ومما يؤكد ذلك أن الحافظ ابن حجر قال في «الفتح» (١١/٦ ـ الطبعة السلفية) بعد أن ساق الآثار من النوعين، وبعض الأحاديث الموافقة للحديث الذي نحن في صدد الدفاع عنه، والرد على من ضعفه. وقد عزاه للبيهقي دون البخاري! قال:

«ونقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى: **﴿فحيُّوا بأحسن منها﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدىء»**.

ثم قال:

«وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على (بركاته)».

وهذه شهادة هامة من أمير المؤمنين في الحديث ترد على الكاتب المومى إليه من الناحيتين الحديثية والفقهية، وتطابق تماماً ما ذهبنا إليه حديثياً وفقهياً، فطوبى لإخواننا الذين يعملون بهذه السنة وغيرها؛ وبخاصة الذين بشرنا بهم الكاتب في خطابه الأول إليَّ، مريداً منهم تركها! فـ (طوبى لهم وحسن مآب)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ذلك، ثم خطرت في بالي خاطرة، استكمالاً لما كنت رجحته فيما رددت به على الأخ الفاضل أن شيخ البخاري في الحديث الذي ضعفه ليس هو محمد بن حميد الرازي الضعيف، وإنما هو محمد بن سعيد الأصبهاني الثقة الذي اعتمده البخاري في «صحيحه»، فكلفت أحد أصهاري أن يتتبع لي من «التاريخ الكبير» للبخاري أسماء (المحمدين) من شيوخه الذين روى عنهم فيه مباشرة أو تعليقاً، ففعل جزاه الله خيراً، فانكشف لي ما يأتي:

أنه حين يروي لمحمد بن حميد الرازي، فهو يبينه بأحد وجهين:

الأول: أن يسميه منسوباً لأبيه: (محمد بن حميد) كما رأيته في مواضع عديدة، وهذه أرقامها:

(٢/٢/٤٩ و٧٤ و٢٩٩ و٣/٢/١٦و٢٧٤ و٤/١/٧٣ و١٣١)، ومن المفيد أن أقول: إنه قد صرح بالتحديث عنه في أكثر هذه المواضع، وهذا مما لم يذكر في ترجمته ولا في ترجمة الرازي في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي ولا فروعه، وكأن ذلك لضعفه، أو لعدم رواية البخاري عنه في كتبه الأخرى التي ترجموا لرواتها، كـ «الأدب المفرد» وغيره.

الثاني: أن يقتصر على نسبته لأبيه دون أن يسميه فيقول: (قال ابن حميد)، وهذه أرقامها:

(١/٢/١٩٦ و٣٢٤ و٢/٢/٢١٨ و٤/١/١/٩٨ - ٩٩).

وقد رأيته أبهمه في موضعين اثنين فقط:

أحدهما: في (٢/١/٢٠٤).

والآخر: في (٣/٢/١١٩).

لكن بالنسبة للموضع الأول، فقد بينه في مكان آخر (١/٢/١٩٦) بأنه (ابن حميد) في نفس الحديث الذي رواه في الموضع الأول، فمن المحتمل أنه سقط بيانه من الناسخ هناك.

وأما الموضع الآخر، فيمكن أن يقال فيه الاحتمال المذكور قبل، وما سيذكر قريباً من اختلاف النسخ.

ثم وجدت فيه موضعاً ثالثاً، وقع فيه مبهماً (٣/١/١٦)، لكن ذكر المصحح في تعليقه عليه أنه وقع في نسخة «محمد بن حميد»، ولذلك ذكرته في الأول المتقدم.

والخلاصة: إن هذا التتبع والتحقيق كشف لي عن أن من عادة

البخاري في «التاريخ الكبير»، أنه إذا روى عن محمد بن حميد الرازي بينه ونسبه بوجه من الوجهين السابقين، وهو اللائق بمقامه في دينه وعلمه، وتنزُّهه عن التدليس، كما سبق بيانه، ولا ينتقض ذلك بما وقع في تلك المواضع القليلة، لما ذكرته آنفاً.

وبذلك نتأكد من صواب ما كنت رجحته في ردِّي المشار إليه: إن الحديث من رواية البخاري عن محمد بن سعيد الرازي الثقة، وليس من روايته عن محمد بن حميد الرازي كما جزم به الفاضل المردود عليه دون حجة أو برهان، لأنه لو كان من حديثه لبينه البخاري كما فعل بغيره من الأحاديث المشار إليها بأرقامها المتقدمة. وبذلك أيضاً أثبتنا أن البخاري ليس من عادته أن يستر حال محمد بن حميد الرازي بعدم نسبته لأبيه لضعفه! كما أشعر به من لم يحسن الكتابة في هذا الموضوع الدقيق، والله تعالى ولي التوفيق، وهو الهادي إلى أقوم طريق.

هذا، ولا يفوتني أن أشكر بعض إخواننا الذين نبهونا على بعض الأخطاء التي كانت في الطبعة السابقة، فصححناها قدر استطاعتنا، فجزاهم الله خيراً، وجعلنا وإياهم من الصالحين. الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وعلى ربهم يتوكلون.

عمان ٦ شوال ١٤٠٦ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فهذا هو المجلد الرابع من كتابي « سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها » يحوي - كأمثاله المتقدمة - خمسمائة حديث من الأحاديث الثابتة ، أقدمه اليوم إلى القراء الكرام بعد أن مضى نحو خمس سنوات من طبع المجلد الذي قبله في سوريا ، ولم يتيسر لنا طبع هذا الذي بين أيديهم إلا في هذه الآونة وفي الأردن ، وبصعوبات طبعية جمة أحاطت به لا يعلم قدرها إلا الله عز وجل ، لا داعي لشرحها وبيانها ، إذ ما كل ما يُعلم يُقال ، فحسبي أن أحتسب الأجر في تحملها عند الله تعالى الذي هو وحده ملاذ المؤمن ومعاذه في كل ما يناله ويصيبه من سراء أو ضراء ، فإن ذلك كله خير بالنسبة للمسلم الصابر ، كما في قوله ﷺ المتقدم في هذه السلسلة رقم (١٤٧) :

« عجبت لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير ، إن أصابه ما يُحب حمد الله وكان له خير ، وإن أصابه ما يكره فصبر كان له خير ، وليس كل أحد أمره كله خير إلا المؤمن » .

ولعل من الخير الذي قضاه الله لنا ، في هذه البرهة المديدة لطبع الكتاب والصعوبات المشار إليها آنفاً أنه تبارك وتعالى أتاح لي فُرصةً للاستفادة من بعض الكتب الحديثية المصورة ، أو التي تم طبعها حديثاً ، ووقفت عليها بعد أن نُضد هذا المجلد ، ولم يقيض لي الاستفادة منها من قبل ، الأمر الذي مكنني من أن أستمد منها جل مادة (الاستدراك) الذي يراه القارىء في آخر الكتاب ، مصداقاً لقوله ﷺ : « . . . فأمر المؤمن كله خير » ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

هذا وقد يكون من المفيد أن أشير هنا إلى أمر هام طالما سُئلت عنه كتابة ولفظاً ، وهو قولهم :

ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح والتضعيف بعض من تقدمك من الحفاظ المحدثين كالسيوطي والمناوي وغيرهما ، فضلاً عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين ؟

والجواب :

أ ـ أما بالنسبة للحفاظ المتقدمين ، فالسبب يعود إلى أمرين أساسين :

الأول : أن الإنسان من طبعه الخطأ والنسيان ، لا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين ، فقد ينسى المتقدم ويسهو ، فيستدرك عليه المتأخر ، وقديماً قالوا : كم ترك الأول للآخر .

فالحكم حينئذ للدليل والبرهان ، فمع أيهما كان اتُّبع .

والآخر : وهو الأهم ؛ أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطرق من دواوين السنة لحديث ما ، فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفته بشواهده ومتابعاته وهذا من منهجي في التخريج ، كما أشرت إلى ذلك فيما يأتي

(ص ٥٢٥) ، وعلى تضعيف إسناد ظاهره الصحة ، لأن تتبعه للطرق كشف له عن علة قادحة فيه كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس وغيرهما ، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق ، وهذا أمر مذكور في علم مصطلح الحديث ، فراجعه إن شئت في « الباعث الحثيث » في « المعلل من الحديث » (ص ٦٨ - ٧٧) أو غيره ، ونحن - بفضل الله - من العارفين بذلك نظراً وتطبيقاً منذ نحو نصف قرن من الزمان ، وكتبي أكبر شاهد على ذلك وبخاصة « إرواء الغليل » ، وهذه السلسلة والسلسلة الأخرى ، والأمثلة متوفرة فيهما بكثرة ، ولا بأس من الإشارة إلى بعضها مما سيأتي في هذا المجلد (رقم ١٥٠٢ و١٥١٣ و١٥٢٨ و١٥٤٢ و١٥٦٦) و (ص ١٠٢ و١٤٣ و١٥٨ و١٧٦ و١٩٠ و٢٠٢ و٢٠٤ و٢١٥ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٩١ و٢٩٩ و٣٠٢ و٣١٤ و٣٢٤ و٣٣٠ و٣٥٢ و٣٥٥ و٣٦٧ و٣٨١ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤١١ و٤٢٤ و٤٤٩ و٤٦٦ و٤٨٦ و٥٤١ و٥٦٤ و٥٦٨ و٥٧٢ و٦١٨ و٦٤١ و٦٤٨) .

ب - وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين ، فليس لمخالفتهم عندي قيمة تُذكر ، لأن جمهورهم لا يُحسن من هذا العلم إلا مجرد النقل ، وتسويد الحواشي بتخريج الأحاديث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة ، مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعة لها قديماً وحديثاً ، الأمر الذي ليس فيه كبير فائدة ، كما كنت شرحت ذلك في مقدمة كتابي « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » (ص ٤) ، بل إنني أرى أن مثل هذا التخريج لا يخلو من شيء من التضليل - غير مقصود طبعاً - لكثير من القراء الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أن الحديث مثبت ! ويزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه القول بأن رجاله ثقات ، أو رجاله رجال

الصحيح ، وهو لا يعني الصحة عند العلماء ، كما كنت حققته في مقدمة كتابي « صحيح الترغيب » (١/ ٣٩ - ٤٧) وغيرها ، كما أنهم يتوهمون من قول المُخرِّج : في إسناده فلان وهو ضعيف . أن الحديث ضعيف ! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المُخرِّجين أنفسهم ! لجهلهم بما تقرر في علم المصطلح : أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به ، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث الآتي برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥) ، وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد ، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم ، مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه ، وتجد هذه الحقيقة جليةً في كتبي كلها ، وبخاصة هذه السلسلة ، وبالأخص هذا المجلد منها ، ويتجلى ذلك للقارىء بصورة سريعة جلية برجوعه إلى فهرس (أ - المواضيع والفوائد) . على أنه قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف ، إنما هو اعتماد على قولٍ مرجوحٍ في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل ، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح ، فالتصحيح والتضعيف عملية علمية دقيقة ، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة ، وتحرياً وإحاطة بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى ، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يُحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث ، وإذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً في ذلك فهو على الغالب مسروق منتحل ! والمنصفون منهم يَعزون التحقيق لصاحبه ، وقليل ما هم . وسيرى القراء الكرام في هذا الكتاب أمثلة كثيرة تدل على ما ذكرنا من التقصير في تتبع الطرق والتحقيق ؛ الذي أودى ببعض المعاصرين إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة ، فانظر مثلاً آخر الكلام على حديث (العترة) (رقم ١٧٦١) ففيه الإشارة إلى

من ضعفه من أفاضل الدكاترة المعاصرين وإلى من ضعف حديث : « تركت فيكم أمرين . . . كتاب الله وسنتي . . » من إخواننا الطيبين ـ إن شاء الله ـ فإنك تجد في ذلك مثالاً صالحاً للعبرة ، هذا مع كون الاثنين على شيء لا بأس به من المعرفة بهذا العلم ، فماذا يُقال عن الذين يتكلمون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها بغير علم ، بل بالهوى أو بالتقليد الأعمى لمن لا تخصص له بهذا العلم الشريف بل ولا له أية معرفة به !! كالذين يضعفون أحاديث المهدي الصحيحة ، وأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها . انظر (ص ٣٨) ، وبعضهم يُخرِّج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه ، وهو لغيره ، حرصاً منه على الشهرة ، وأن يُقال فيه محدث ! وهؤلاء فيهم كثرة ، وأساليبهم اليوم مختلفة .

وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب « مختصر تفسير ابن كثير » اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، فيه العجب العجاب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق ، وليس فيه من التحقيق شيء ، فإن الرجل ابتدع أسلوباً جديداً في ادعاء العلم وما ليس له منه ، ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخريجه لأحاديث « تفسيره » له طريقتان في غير ما رواه الشيخان :

الأولى : يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير .

والأخرى : يسوق الحديث ويُخرِّجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد .

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث ، وذلك من فوائد « تفسيره » وتارة يسكت ، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً ، ومن أمثلته

حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة ؛ وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١) . ومنها حديث « الأبدال في أمتي ثلاثون ، بهم ترزقون . . . » وإسناده ضعيف جداً ، وهو مخرج هنالك برقم (٩٣٦) ، وحديث : اسم الله الأعظم في (آل عمران) : (قل اللهم مالك الملك . . .) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً ، لو تُتُبِّعَتْ لكان منها كتاب في مجلد كبير .

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كثير فاعتبرها صحيحة بإيراده إياها في « مختصره » وتصريحه في مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الأحاديث الضعيفة ! كما حذف الروايات الإسرائيلية ، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بياناً في تخريج الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٥٤٦١) ، وهو في ذلك قد سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهلاً وتضليلاً ودعوى فارغة ، بحيث لا أعرف له شبيهاً إلا أن يكون المسمى عز الدين بليق صادقاً في قوله في مقدمة كتابه الذي سماه بغير حق « منهاج الصالحين » :

« لا يروي الأحاديث المتناقضة ، ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضُوعة » .

وهو في قوله هذا أفاك كذاب ، فقد درست كتابه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت ، وتتبعت أحاديثه حديثاً حديثاً ، فهالني كثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، حتى جاوز مجموعها الأربعمائة حديث ، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة ، وهو من أجهل - إن لم أقل : أجهل - من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف ، ولا أعلم من يساويه

في ذلك إلا أن يكون الصابوني هذا ، فإنه قلده حذو القذة بالقذة ، فادعى كما سبق بأن مختصره ليس فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! إلا أنه يزيد عليه بإعجابه بنفسه وغروره بأنه أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة كما يصف نفسه به في كتبه ، وبأنه يضمر لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسمَّوْن في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشد البغض ، ويحقد عليهم أسوأ الحقد ، يدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً « الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح » ، فإنه ما ألفه إلا للرد على السلفيين الذين أحيوا ـ فيما أحيوا ـ سنة النبي ﷺ في صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة ، وليته كان رداً علمياً ، إذن لقلنا : له رأيه واجتهاده ـ إن كان له رأي واجتهاد ! ـ ولكنه جعله ـ والله أعلم ـ ذريعة لينال منهم ، ويشفي بذلك غيظ نفسه ، ويروي غليل صدره بسبهم وشتمهم والافتراء عليهم ، فهو يلقبهم بـ « المتسلفين » (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و ١٣٨) و بـ « الجاهلين » (ص ٧٥) و بـ « سوء الفهم وغباء الذهن » (ص ٨٠) و بـ « الأدعياء المتطاولين على العلماء » ، و بـ « تضليل السلف الصالح » (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد ، و بـ « أدعياء العلم » (ص ١٣٠) ! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبىء العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين . فالله سبحانه وتعالى حسيبه ، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه ، فإن الأمر كما قال تعالى : ﴿ إن الله يدافع عن الذين آمنوا ﴾ ولكني أريد أن أبين للناس أنه هو الدعي للعلم لكي لا يغتروا به وبكتاباته التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعه في « مختصره » .

وأصرح من ذلك دلالة وأكشف لخزيه وعاره أنه زين الصفحة الأولى من

الورقة الأولى من « مختصره » وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه « صفوة التفاسير » ؛ زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً مفضوحاً فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي ، وليس يهمني تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابوني لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء ، وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه ، ! والأحاديث الأربعة هي كما ساقها :

١ - « أشراف أمتي حملة القرآن » . الترمذي

٢ - « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . . . » . البخاري

٣ - « اقرؤا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لصاحبه » . البخاري

٤ - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا . . . » . متفق عليه

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول فلم يروه الترمذي مطلقاً ، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطي) .

والحديث الثاني والثالث فكذب على البخاري ، فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثاني منهما الترمذي وصححه ، وهو مخرج في التعليق على « الطحاوية » (ص ٢٠٦ - الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث فرواه مسلم دون البخاري كما في « الترغيب » و « الجامعين » وغيرهما .

وأما الرابع ، فإنما رواه الإمام مالك في « الموطأ » معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته في « المشكاة » ، وآخر بمعناه ، سيأتي الكلام

عليه في هذا المجلد بإذن الله في نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (ص ٢٧٩ ـ مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة ، والحمد لله ، وكان الأولى أن يذكر هناك ، أو في (الاستدراك) ، ولكن هكذا قُدِّر ، والخيرة فيما اختاره الله عز وجل .

هذا وقد يقول قائل : إن تَعْصيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له ، لأنها ليست بقلمه .

فأقول : الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى نمط من أخطائه في « مختصره » وإن كان يكفي لإدانته بالجناية على أحاديث رسول الله ﷺ وتضليله لقرائه فيها ، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضاً ، لأنها إن لم تكن بقلمه وتزلف بنسبتها إلى المحسن الشربتلي ، فحسبه أنه رضي بنشرها له في أول صفحة من كتابيه ، وإن مما لا شك فيه أن أقل من ذلك يُعتبر إقراراً منه لها عند أهل العلم ، فكيف وهو قد زيّن بها واجهة كتابيه ؟!

فإن قيل : لعله لا يعلم ما ذكرت من حالها .

فأقول : نعم هذا ممكن ، بل إن حسن الظن به وأنه لم يتقصد تزيين واجهة كتابه بالكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء يحملنا على ترجيح أنه لا يعلم ذلك ، ولكن أليس هذا الاعتذار عنه أو منه ، هو كما يُقال : عذر أقبح من ذنب ! إذ كيف يجوز له أن يُزين بها كتابه وهو لا يعلم حالها ؟؟ والله عز وجل يقول : (ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولا) . ولقد أحسن من قال لمثله :

فـإن كـنـت لا تـدري فـتـلك مـصـيـبـة

وإن كـنـت تـدري فـالـمـصـيـبـة أعـظـم

إن هذا الرجل وأمثاله من المقلدين يقيمون أشد النكير على الشباب المؤمن ، لا لشيء إلا لكونهم يتّبعون السنة الصحيحة ، ولا يلتزمون مذهباً معيناً يقلدونه - كما هو الواجب كتاباً وسنة واتباعاً للأئمة الأربعة وغيرهم - بدعوى أنهم ليسوا من أهل العلم ، فيوجبون عليهم أن يقلدوا المذهب ، وينسون أنفسهم حين يكتبون في علم الحديث وهم به أجهل من أولئك السُّنِّيِّين بفقههم التقليدي ! دون أن يشعروا مطلقاً بأنهم يعيثون فساداً في الأصل الثاني من أصلي الشريعة ، ألا وهي السنة المطهرة وأنهم يتعرضون بذلك للوقوع في وعيد الكذب على رسول الله ﷺ عمداً أو جهلاً ، فيصدق عليهم على الأقل قوله ﷺ : « من حدث عني بحديث يُرى (أي عند أهل العلم بالحديث) أنه كذب فهو أحد الكذابَيْن » . رواه مسلم وغيره . فإن الحديث الأول الذي عزاه للترمذي كذباً ، هو نفسه أيضاً لا يصح كما قال إمام المحدثين البخاري ، لأنه من رواية نهشل بن سعيد وهو كذاب كما قال الإمام ابن راهويه ومن قبله الطيالسي ، وفيه راو آخر واهٍ ، وقد خرجته في الكتاب الآخر : « الضعيفة » (٢٤١٦) .

ذكرت آنفاً ما يقتضيه حسن الظن به أن تخريج تلك الأحاديث ليست له ، ولكني وجدت الرجل - لإغراقه في جهله - لا يَدَعني أن أبقى عند ما ذكرتُ ، فقد وجدته وقع له في صلب كتيبه المتقدم أكاذيب أخرى تشبه تلك مشابهة تامة ، إلى أخطاء أخرى ، لا بُد لي من بيانها نصحاً وتحذيراً .

١ - ذكر (ص ٦٧) حديث « . . . وسننت لكم قيامه » ، وقال :

« رواه أصحاب السنن » وهم أربعة معروفون ، ولم يروه منهم إلا النسائي وابن ماجه !

٢ - ذكر (ص ١٨) حديثاً في فضل رمضان ، وقال :

« رواه النسائي »

وهو كذب عليه ، فإنه لم يروه ، وإنما رواه الطبراني كما في « الترغيب » و « المجمع » للهيثمي ، وقال :

« فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف » .

٣ - وذكر (ص ٥٠) حديث : « أرِحنا بها يا بلال » ، فقال في الحاشية مخرجاً له :

« لسان العرب » .

فلم يعرف هذا المسكين مصدراً لهذا الحديث غير هذا الكتاب المعروف بأنه ليس من كتب الحديث ، وإنما هو في اللغة ، مع أنه في « سنن أبي داود » ومخرج في كتب السنة مثل « المشكاة » (١٢٥٣) وغيره !

٤ - أورد (ص ٥٦) أثر أُبيّ بن كعب في صلاته في رمضان عشرين ركعة ، وأنه كان لا يقنت إلا في النصف الثاني . . . وقال نقلاً عن « المغني » لابن قدامة : « رواه أبو داود » .

قلت وله علة ظاهرة وهي الانقطاع بين الحسن - وهو البصري - وعمر ، وبمثله يحتج على السلفيين المتمسكين بالسنة في صلاة التراويح كما تقدم ، ويرميهم بكل باقعة كما سلف .

٥ - ذكر (ص ٧٨) حديث « لا تجتمع أمتي على ضلالة » وفي رواية

أخرى : « ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة . وقال :

« رواه أصحاب السنن » .

وهذا كذب أيضاً عليهم جميعاً إلا الترمذي فإنه رواه باللفظ الأول ، وأما الاخر فرواه ابن أبي عاصم في « السنة » وإسناده ضعيف كما بينته في « ظلال الجنة » (رقم ٨٠) ، لكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحته في « الصحيحة » (١٣٣١) وغيره .

٦ - وفي (ص ٩٦) ذكر قوله ﷺ : « الكبر بطر الحق وغمط الناس » وقال :

« أخرجه البخاري » .

قلت : وهو كذب عليه أيضاً فإنما رواه مسلم فقط في « الصحيح » عن ابن مسعود ، نعم رواه البخاري في « الأدب المفرد » عن ابن عمرو ، فإن كان يعنيه ، فهذا من الأدلة على أن الصابوني لجهله لا يُفرق بين ما يرويه البخاري في « الصحيح » وما يرويه خارجه ، وإلا لقيد العزو إليه بقوله : « في الأدب المفرد » ! وهو مخرج في المجلد الأول من هذه « السلسلة الصحيحة » برقم (١٣٤) ، وسيأتي بإذن الله تعالى بزيادة في التخريج والطرق في هذا المجلد برقم (١٦٢٦) .

٧ - ذكر (ص ١٢٨) حديث : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ، وقال في تخريجه :

« أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند (٥/٢٥٢) وقال : إسناده صحيح » .

قلت : ولقد كذب على الإمام أحمد أيضاً ـ وإن كان الحديث في نفسه

ثـابتاً ـ فـإنه لم يقـل ذلك ، وقـد أخـرجـه في مـوضـع آخـر من « المسنـد » (٥ /٢٥٦) ، وهذا الكذب يعرفه كل مشتغل بهذا العلم الشريف ، فـإن الإمام أحمد رحمه الله ليس من عادته في مسنده التصحيح . ولقد خطر في البال أنه لم يحسن التعبير ، أراد أن يقول : وقال الترمذي : « إسناده صحيح » ، ولكن الترمذي لم يقل ذلك أيضاً ، وإنما قال : « حسن صحيح » ، والفرق بين العبارتين لا يخفى على أهل العلم .

ولهذا الرجل أخطاء كثيرة ، وأكاذيب أخرى ، وبخاصة على إخـواننا السلفيين ، لا مجال لذكرها أو الإشارة إليها في هذه المقدمة ؛ فـإنها حديثية محضة ، ولعله يُتاح لنا ذلك في فرصة أخرى إن شاء الله .

وجملة القول : إنني أطلت الكلام في الشيخ الصابوني بصورة خاصة من بين المخالفـين من المعاصـرين ، لأنه يصلح مثـالاً لجمهورهم الـذين لا يحسنون من هذا العلم حتى ولا مجـرد النقل ، وزاد عليهم في كثـرة أوهامـه وأكاذيبه ، فلا يقام لأمثاله وزن في هذا العلم الشريـف .

وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجـال المتأخـرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم ، نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم وتعليقاتهم ، كأمثال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل . والله ولي التوفيق .

وفي الختام لا بد لي من أن أشكر كل من ساعدني في تبييض هذا المجلد وتقديمه إلى المطبعة وتصحيح تجاربه ووضع فهارسه ، وبخاصة ابنتي أُنيسة أم عبدالله جزاها الله خيراً ، وبارك فيها وفي زوجها وذريتها ، فإنها ساعدتني كثيراً في تصحيح التجارب وكتابة بطاقات الفهارس ، فوفرت عليَّ بذلك وقتاً كثيراً وجهداً عظيماً .

كما أشكر الدار السلفية في الكويت ، والمكتبة الإسلامية في عمان على جهودهما في طبع هذا المجلد ونشره على الناس .

أثابني الله وإياهم جميعاً على خدمة حديث رسول الله ﷺ وتقـديمه إلى المسلمين صافياً نقياً ، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح ، وختم لنا بالوفاة على الإيمان والتوحيد الخالص ؛ إنه سميع مجيب .

عمان ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ

مقدمة المؤلف :

إِنَّ الحمدَ لله ، نحمدُه ، ونستعينُه ، ونستغفرُه[1] ، ونعوذُ بالله من شرور أَنفسِنا وسيِّئات أَعمالِنا ، من يهده الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يضلِلْ فلا هاديَ له ، وأَشهد أَنْ لا إِله إلا الله وحده لا شريكَ له ، وأَشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أَيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله حقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلا وأَنْتُم مُسلمونَ﴾ .

﴿يا أَيُّها الناس اتَّقوا ربَّكُم الذي خَلَقَكُم من نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجَها وبَثَّ منهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتَّقوا الله الذي تساءَلونَ به والأَرْحامَ إِنَّ الله كانَ عليكم رَقيباً﴾ .

﴿يا أَيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله وقولوا قولاً سَديداً . يُصْلِحْ لكُم أَعْمالَكم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبَكم ومَن يُطِعِ الله ورَسولَه فقد فازَ فوزاً عَظيماً﴾ .

---

(١) سمعتُ غيرما واحد من الخطباء يزيد هنا قوله : «ونستهديه» ، ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهٰذه الخطبة في خطبهم ودروسهم ، نرى لزاماً علينا أن نذكرهم بأن هٰذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هٰذه الخطبة ؛ خطبة الحاجة ، التي كنتُ جمعتها في رسالة خاصة معروفة ، و ﴿الذكرى تَنفعُ المؤمنين﴾ .

أمـا بعـد؛ فهٰـذا هو المجلد الخـامس من «سلسلة الأحـاديث الصحيحـة وشيء من فقهها وفوائدها» أقدمه اليوم إلى قرائنا الكرام؛ لينهلوا مما فيه من السنة الصحيحة، وثمارها اليانعة، على اختلاف أنواعها، وجميل توجيهاتها، وتعدد فوائدها، مما يحتاجه كل مسلم في حياته؛ من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، وغيرها.

وإنَّ أول حديث يبادرك من هٰذا المجلد قوله ﷺ: «في كل قرنٍ مِن أمَّتي سابقـون»، ففيه بشارة عظيمة لهٰذه الأمة المحمدية باستمرار العاملين بأحكام الله في كل قرن، وأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنا الكِتابَ الذينَ اصْطَفَيْنا مِن عِبـادِنـا فَمِنْهم ظالِمٌ لنَفْسِـهِ ومِنْهُم مُقْتَصِـدٌ ومِنْهُم سابِقٌ بالخَـيْراتِ بإذْنِ اللهِ ذٰلك هُو الفَضْلُ الكَبيرُ﴾(١)؛ ليس خاصاً بقرن دون قرن، بل هو عامٌّ في كل العصور، حتى تقوم الساعة؛ خلافاً لما رُوِيَ عن عائشة أن السابق بالخيرات إنما هو مَن مضى على عهدِ رسول الله ﷺ! فإنه مع مخالفته لهٰذا الحديث الصحيـح، فيـه مَن هو متروك الحـديث؛ كما هو مبـيَّنٌ في الكتـاب الآخـر (٣٢٣٥).

وقد تميَّزَ هٰذا المجلد بأمور؛ منها: كثرة الأحاديث الواردة في شمائله ﷺ وهديه، مما يدخل في باب (كان)، من رقم (٢٠٥٣ ـ ٢١٤١)، ومن ذٰلك أنـه «كـان لا يطأ عقبـه رجلان» (٢٠٨٧ و ٢١٠٤)؛ من آداب المشي مع الكبـراء، خلافـاً لما عليه اليوم بعض مشايخ الصوفية والعلماء، فضلاً عن الملوك والأمراء!

---

(١) فاطر: ٣٢.

ومن ذلك أدب القول إذا قرأ القارىء: ﴿فبأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[1] (٢١٥٠)؛ مما أخلَّ به جماهير المستمعين والقراء!

وحديث في وصاياه ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه (٢١٦٦) ما أحوجنا إلى معرفتها والتأسي بها.

ووجوب رحمة الكبير للصغير، وتوقير الصغير للكبير، ومعرفة حق العالم (٢١٩٦)؛ مما أخل به الكثيرون.

وأحاديث في الجهاد في سبيل الله، وفضل غُباره (٢٢١٩ و٢٢٢٧ و ٢٢٢٨).

وحديث في أدب المسلم إذا سلم عليه الكافر (٢٢٤٢).

وحديث في الكبائر منها: «التعرب بعد الهجرة» (٢٢٤٤)، وبيان أن نحوه التغرب!

وحديث: «من باع بيعتين في بيعة...»، وتفسير بعض العلماء له ببيع التقسيط بزيادة في الثمن، وحكمه (٢٣٢٦).

وحديث في الترهيب من ترك الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره (٢٣٣٧).

وحديث في لعن من سب الصحابة رضي الله عنهم (٢٣٤٠).

وحديث في تفسير المقام المحمود بالشفاعة الكبرى (٢٣٦٩).

وآخر في المحافظة على نظافة الطرق (٢٣٧٣).

---

(١) وردت في عدة مواضع من سورة الرحمن.

وحديث في النهي عن سب الشيطان، والأمر بالتعوذ من شره (٢٤٢٢).

وآخـر في النهي عن تحـدث الإنسـان بتلعب الشيطـان به في منـامـه (٢٤٥٣).

وحديث هام في امتحان من لم تبلغه الدعوة يوم القيامة (٢٤٦٨)...

إلى غير ذلـك من الحكم والفـوائـد التي تضمنتها سائر الأحاديث، وآخرها في فضل الصبر على البلاء إذا لم يُستغث بغير الله.

وختاماً؛ أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني الصواب في كل ما أكتب، وأن ينفـع به الناس جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها، وأن يوفِّقنا جميعاً للعمل بما علمنا، وأن يجعل ذلك كله خالصاً لوجهه تبارك وتعالى؛ إنه سميع مجيب.

وصلى الله على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عمان / ٢٣ ربيع أول سنة ١٤٠٩هـ وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

هذا؛ وكما جريت عليه في هذه السلسلة «الصحيحة»، وفي الأخرى «الضعيفـة» من وضـع فهـارس علمية مفصلة، تسـاعـد القراء على تسهيل الاستفادة منها، والرجوع إلى مطالبهم حين الحاجة إليها، فقد حال بيني وبين وضـع أكثر فهـارسها عوائق؛ منها بعض الأمراض التي لازمتني حتى هذا

الشهـر، رمضـان المبـارك، الذي لزمت فيه داري، ولم أتمكن بسببها من صيامه، والجلوس في مكتبتي لمتابعة أعمالي العلمية التي نذرت لها نفسي، فاقتضت المصلحة العلمية أن يقوم بعض إخواننا من طلاب العلم العاملين في «المكتبة الإسلامية» بوضع الفهارس المشار إليها، راجياً لهم التوفيق في ذلك، وقد كلفت ابنتي أم عبدالله ـ بارك الله فيها وفي زوجها وذريتها ـ أن تتولى بيان ذلك في كلمة لها تكون ختاماً لهٰذه المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ.

أما بعد؛ فهٰذا هو المجلد الخامس من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، يخرج إلى قرائه ومنتظريه رافداً غزيراً جديداً؛ ليلحق بأمثاله من السلسلتين «الصحيحة» و «الضعيفة»، وقد أولاه مؤلفه الوالد الفاضل مثلما أولى سابقيه، فصنعه على عينه؛ أودعه زبدة علمه، وخلاصة أبحاثه، وأشرف بنفسه على تصحيح تجاربـه، واطلع على جميع مراحل صفه وتهذيبه، متحاملاً على أوجاعه التي ما برحته هذا العام إلا يسيراً، مهتبلاً كل فرصة من ليل أو نهار ليأوي فيها إلى مكتبته، مستغلاً كل فترة هي أدعى أن تكون لراحته، مصراً على أن يخرج الكتاب بأحسن صورة يرضاها ويستطيعها.

وهٰكذا كان، إلى أن وصل الكتاب إلى مرحلة (الفهرسة)، وكما هو معـروف، فإن فهـرسـة الشيخ علم وفن بحـد ذاتها، خاصة الفهرس الأول (المواضيع والفوائد)، فإنه يختصر موضوعات الكتاب وأبحاثه اختصاراً ملماً

دون أن يضيع فوائـدها، وفي هذه المرحلة بالذات صحب الوالد كتابه إلى مكان استجمامه وخلوته، ففتح الله عليه بركاته، ومتعه بالعافية، فكنتَ تراه عاكفاً عليه دون تمييز بين ساعات ليلٍ أو نهار حتى تمم الفهرس الأول، ثم كان لا بد من عودته إلى بيته، وكان الشتاء قارساً زاد في أوجاع الوالد ومرضه، ممـا اضطره إلى التوقف عن إتمام بقية الفهارس، فعُهد إلى بعض موظفي «المكتبة الإسلامية» بإتمامها وتصحيح تجاربها، وللأسف لم يتمكن الوالد من الاطلاع عليها ومراجعتها كما كان يريد.

وحرصاً على نفع المسلمين بما في الكتاب من حديث شريف، وعدم تعطيل ما به من علم غزير؛ كان لا بد أن يخرج الكتاب بهذه الصورة، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

والله تعـالى نسـأل أن يجزي الوالد الفاضل عنا وعن المسلمين خير الجـزاء، وأن يمـد في عمـره، ويمتعه بالصحة والعافية، ويبارك في وقته؛ ليتحف المسلمين بما عنده من كتبه ومؤلفاته، فيتابع نشرها، ويشرف بنفسه على طبـاعتهـا وإخـراجهـا؛ ليعم نفـع المسلمين بهـا في مشـارق الأرض ومغاربها، إنه سميع مجيب.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

عمان / ٢٥ رمضان ١٤٠٩هـ

أم عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُهُ، ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله مِن شرور أنفسِنا وسيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وحدهُ لا شريك له. وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه.

أمّا بعد: فهذا هو المجلدُ السادسُ من كتابي الكبير «سِلْسِلَة الأحاديث الصحيحة..»، وهو يَضُمُّ بين دَفَّتيه باقةً عَطِرَةً جديدةً من أحاديثِ النبيِّ ﷺ، وسُنَّتِه المطهّرة، وسيرتِه المُشرّفة.

وهذا المجَلَّدُ - كسابقيه - تتضمّنُ أحاديثُهُ ألواناً من العقائدِ، وأنواعاً من الآداب والأخلاق، وصنوفاً مِن الفقه والأحكام، وفنوناً من العلوم الحديثيَّة الاصطلاحيَّةِ، وغير ذلك مّما سيستفيدُ منه - إنْ شاء اللهُ - المسلمون بعامّةٍ، وطلبةُ العلمِ بخاصّةٍ، ودُعاةُ السُّنَّة وأهلُها بشكلٍ أخصّ.

وحتى يكونَ إخوانُنا القرّاءُ الأفاضلُ على اطّلاعٍ لما قلتُ، ومعرفةٍ بما أشَرْتُ، أذكُرُ - في هذه المقدّمة الوجيزة - أهمّ ما وقَعَ لي في هذا المجلّد من أحاديثَ ورواياتٍ ومباحثَ علميّة:

من ذلك - فيما أرى - بعضُ الأحاديث، أو المسائل التي ظَهَرَ لي مِنّي ابتداءً - أو بدلالة غيري - فيها تغيُّرُ رأيٍ، أو اختلافُ اجتهادٍ، أو خطأٌ انكشف

لي فيما بعـد ، كمثلِ الأحاديث ذواتِ الأرقـامِ (٢٥٢٠ و ٢٥٥١ و ٢٥٧٦ و ٢٦٣٩ و ٢٦٥٨ و ٢٧٢٣ و ٢٧٤٨ و ٢٧٦٤ و ٢٨١٣ و ٢٨٢٧ و ٢٨٧٨ و ٢٨٨٣) وغيرها .

وهذا الذي ذكرتُهُ هنا يجعلُني أُشيرُ إلى مسألةٍ مُهِمَّةٍ جداً ؛ وهي مُتَعَلِّقةٌ بما تَشَبَّثَ به بعضُ جهلةِ مُبتدعةِ هذا العصر ؛ الذين سوَّدوا بعضَ الرسائل والكتب طَعْناً في السنَّة وأهلها ، وتشكيكاً بِحَمَلَتِها ودُعاتِها ، كمثل ذاك الهالكِ في تعصُّبِهِ ، الغارق في جهلهِ ، المدعو (السقّاف) ، فقد استغلَّ عدداً مِن تلك الاجتهاداتِ المختلفـةِ ، أو المراجعات العلميّـةِ ، واسِماً إيّاهـا بـ « التناقضات» ، وإنّما هي تناقُضاتُ رأسِه ، واضطراباتُ فكره ، التي انعكست على قَلْبه عداءً ، وعلى قَلَمِهِ استعداءً !!

أمّا أهلُ العَدْل والإنْصاف فإنّهم يَعُدُّون مثل هذه المواقف العلمية رفعةً في الأمانة ، وعُلُوّاً في أداءِ الحقِّ لأهلِهِ . .

على أنّني أذكرُ للإخوة القُرَّاء أنَّ كثيراً من تلك « التناقضات » التي سوَّد ذِكْرَها ذاك السقّافُ الأَشِرُ إنّما هي من تلبيسهِ على القُرّاء ، ومحاولتِه تضليله إيـاهم ، وتلاعُبِهِ بعقـولهم !! وهـذا مما لا يخـفى - إن شـاء الله - على مَن له أدنى اشـتـغـالٍ بعلوم السنّةِ ، أو على مَن له أدنى درايةٍ بطرائِق المبتـدِعـةِ في الكتابةِ !! (١)

---

(١) وقد ذكرت في مقدمة المجلد الأول من هذه السلسلة / الطبعة الجديدة نماذج مما زعم فيها التناقض ، وبينت أنه لا تناقض في شيء منها ، وإنما هو الاستسلام للحق ، واتباع للعلم الذي لا يقبل الجمود والوقوف ، وأن زعمه نابع من جهله وحسده وحقده ، وأقمت الدليل القاطع على ذلك ، وهو استمراره في ادعاء «التناقضات» التي لا يستفيد منها أحد ، دون أن يبين الصواب منها ولو في نوع واحد !!

وبينَ يَدَيَّ مثالٌ يَلْتقي ـ تقريباً ـ مَعَ ما ذكرتُ من صنائعِ أهل الإنصاف وتعامُلِهم فيما يختلفُ فيه قولُ العالم ـ أحياناً ـ في بعض مسائلِ العلمِ :

فها هو فضيلةُ الشيخ بكر أبو زيد ـ نَفَعَ اللهُ به ـ يبحثُ في جُزْئِه اللطيف «مرويّات دُعاء خَتْم القُرآن» روايةَ خَبَرٍ في سندِه (صالحُ بنُ بشيرٍ المُرِّي) ، وحالُه معروفٌ عند أهلِ الحديث ، فقال ـ حفظه الله ـ في نهاية بحثه :

« . . . فهو متروكُ الحديث مع صلاحِهِ وزهادتِه ، والمتروكُ لا يُعْتَبَرُ بحديثِهِ في بابِ الشواهد ، ولا المُتابعات ، وهذا يتّفق مع ما قرّره العلاّمةُ الألبانيُّ في «الضعيفة» (١ / ٢١٤ و ٣٠٩) ، خلافَ ما قرّرَهُ في تعليقِه على «مشكاة المصابيح» (١ / ٣٦) (رقم : ٩٨) ، فإنّه اعْتَبَرَ به ، فَلْيُصَحَّحْ .

وهذا لا يُشَغَّبُ بهِ على أهل العلمِ ، كالحالِ في تعدُّدِ الروايات عن الإمام الواحِدِ في الفقهيّاتِ ، وفي رُتبةِ الحديثِ الواحد ، وكذا في منزلة الراوي .

وللحافظَيْنِ الذهبي وابنِ حَجَر في هذا شيءٌ غيرُ قليلٍ يُعْلَمُ مِن المقابَلَةِ بين «الكاشف» و «المُغْني» ؛ كلاهما للذهبي ، وبين «التقريب» و «التلخيص» و «الفتح» ؛ ثلاثتها لابن حَجَر ، والأعذارُ في هذا مَبْسوطةٌ ، وانظر «رفع الملام» لابن تيميّة .

لكنّ هذا يُوافق لدى المبتدعةِ شهوةً يُعالجونَ بها كَمَدَ الحسرةِ من ظهور أهل السنّة ، ولهم في الإيذاء وقائعُ مشهودةٌ على مَرِّ التاريخ ، لكنّها تنتهي بخذلانهم ، والله الموعدُ» .

قلتُ : لقد أصاب ـ حفظه الله ـ كَبِدَ الحقيقة بأَبْيَنِ طريقة ، وكأنَّ كلماته سِهـامٌ مُوَجَّهـةٌ نحـو نَحْرِ ذاك السقّافِ الجَهُولِ[1] لتـهـدمَ كُتُبَهُ كُلَّهـا ورسـائلَه جميعَها ، إذ إنّها مبنيّةٌ على هــذا الأساس المتهاوي ، فهـي على شَفَا جُرُفٍ هار !!

فَلْيَكُن هذا الكلامُ العلميُّ العـالي نَهْجاً يَضَعُهُ المُنْصِفون نُصبَ أعينهم ، ليكونَ طريقاً سويّاً في نَقَداتِهم أو تنبيهاتِهم . .

ومّما سَيَراهُ القُرّاءُ الأفاضلُ في هذا المجلّد :

ردودٌ علميّة ، ومُناقَشات حديثيّة أو فقهيّة لعددٍ كبير من المعاصِرين المشتغلين بالتأليف ، أو المُنْشغلين بالكتابة والتصنيف ، كمثل ما تراه تحت الأحاديث ذوات الأرقام :

(٢٧٢٤) شعيب الأرناؤوط ، و (٢٧٤٢) حبيب الرحمن الأعظمي ، و (٢٧٥٥) عبد القادر الأرناؤوط ، و (٢٦٥٦) و (٢٨٩٠) زهير الشاويش ، و (٢٧٥٨) محمد علي الصابوني ، و (٢٧٣٩) الكشميري ، و (٢٨١٤) و (٢٧٩٢) عبد الله الغُماري ، و (٢٧٣٥) و (٢٨٩٩) و (٢٩١٤) حسّان عبد المنّان ، و (٢٧٥٣) إسماعيل الأنصاري ، و (٢٥٨١) تقيّ الدين
صوابه (٢٥٨٠)
النبهانيّ ، و (٢٦٤٧) عبد الرحيم الطحّان . .

وغيرهم كثير . .

وسيرى القُرّاءُ الحريصون على معرفة السنّة الصحيحةِ وتَطْبيقها أحاديثَ

---

(١) وانظر الحديث الآتي برقم (٢٥٦٧) مثالاً على ما قلتُ .

كثيرةً فيها من الأخلاق النبوية والآداب المحمديّة الكمّ الطيّب المبارك ، مثل الأحاديث (٢٥٠١ و ٢٥٧٠ و ٢٦٠٥ و ٢٦١٦ و ٢٦٤٨ و ٢٦٥٨) .

وهناك الكثير من الفوائد الفقهية مثل ما جاء تحت الحديث (٢٥٦٥) حول معنى حديث : «أنت ومالك لأبيك » .

وفي الحديث (٢٥٧١) مناقشة مهمة لابن حزم في تجويزه عطية المرأة دون إذن زوجها .

وفي الحديث (٢٩٢٠) إثبات صلاة ركعتين بعد العصر ، وأن وقتَ كراهةِ الصلاةِ بعدها إنما هو عندَ اصفرارِ الشمسِ .

وهناك مجموعة طيبة من الأدعية والأذكار مثل الأحاديث (٢٥٠٦ و ٢٥٢٤ و ٢٥٦٣ و ٢٥٧٨ و ٢٥٩٨ و ٢٦٦٤ و ٢٦٨٦ و ٢٧٢٧ و ٢٧٥٣ و ٢٧٥٤ و ٢٧٥٥ و . . . .) إلى غير ذلك من الفوائد الفقهية ، والحديثية ، والمواضيع المختلفة التي يمكن الاطلاع على رؤوسها بواسطة الفهارس المختلفة .

وسيرى القرّاءُ الأفاضلُ - أيضاً - في هذا المجلّد ، أحاديثَ تكرّرت إمّا في مجلّدات سابقة من هذه «السلسلة» ، وإمّا في كُتُبي ومُصَنّفاتي الأُخرى ، احتفظتُ بها هنا لفوائد زوائد ، أو تنبيهات وإشارات إضافيّة إمّا في المتن ، أو في الإسناد ، أو في التخريج ، أو في الشرح والاستنباط ، مثل الأحاديث : (٢٥٤١ و ٢٥٦٣ و ٢٥٧٩ و ٢٥٩٠ و ٢٦٥٢ و ٢٧١٩ و ٢٧٢٤ و ٢٧٩٢ و ٢٨٤٨ . . .) .

وبَعْدُ :

فإنّي أسألُ اللهَ سبحانه وتعالى أن يُعينَني على إتمام ما أقدرُ عليه من

مشروعي القديم « تَقْريب السُّنَّة بين يَدَي الأُمّة » الذي أفنيتُ فيه شبَابي ، وقضيتُ فيه كهولَتي ، وأُتُمِّم به ـ الآن ـ شيخوختي ، سائلاً اللهَ ـ جلّ في عُلاه ـ أن أكون ممن قال فيهم الرسول ﷺ :

« خيركم مَن طال عُمُره وحَسُن عملُه » ، راجياً منه جلَّ شأنه حُسْنَ الختام ، والوفاة على الإيمان . . .

وفي الختام ؛ لا يفوتني أن أقوم بواجب الشكر لابنتي الكبرى (أم عبد الله) ، فإن لها الفضل في تيسير تصحيح تجاربِ هذا المجلد ، ولفت النظر إلى كثير من الأمور التي قد يسهو عنها أي مؤلف ؛ فضلاً عمن بلغ الثمانين من العمر ، من مثل سقوط كلمة أو جملة ، أو استرعاء نظر إلى تكرر تخريج حديث ، أو عدم تمام الكلام عليه ، ونحو ذلك ، فجزاها الله عني خير الجزاء .

وكذلك الأخ علي الحلبي ، فقد استفدتُ من ملاحظاته التي كان كتبها على الأصل الذي هو بخطي ، وبعضه قد كتب منذ عشراتِ السنين ، أو كتبها على بعض التجارب التي أتيح له الاطلاع عليها . فله ولكل من كان له يد في إخراج المجلد ونشره بإشراف صهري نظام سكجها / صاحب المكتبة الإسلامية / عمّان ـ جزيل الشكر .

وآخِر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين .

عمان في ٢٧ ذو القعدة ١٤١٥هـ

محمد ناصر الدين الألباني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ؛

فإنه كان من توفيق الله لي أنْ شَرَّفني بالمشاركة في خدمة سنة نبيه ﷺ ، فكنت ناشراً لهذه السلسلة الذهبية ، والدراري المضية ، من الأحاديث الصحيحة النبوية ، للشيخ المجدد الإمام ، المحدّث الفذّ الهُمام ، محمد ناصر الدين الألباني ، أبي عبد الرحمن ، رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان .

وها هو بين يديك ـ أخي القارئ ـ آخر ما كتب الشيخ من «السلسلة الصحيحة» ، وهو يضم المجلد السابع (٣٠٠١ ـ ٣٥٠٠) ، والمجلد الثامن (٣٥٠١ ـ ٤٠٠٠) ، وبداية المجلد التاسع (٤٠٠١ ـ ٤٠٣٥) ، وننبه هنا أننا وجدنا قفزاً في الترقيم في المجلد الثامن بعد الحديث (٣٦٢٤) إلى (٣٩٣٧) ، وقفزاً آخرَ في المجلد التاسع (٤٠٠٦ ـ ٤٠٣٣) ـ لم نعلم سببهما ـ فسقط بذلك (٣٤٠) حديثاً ، وقد رأينا الإبقاء على هذا الوضع لأهمية الترقيم الذي كان يعتمده الشيخ رحمه الله ، حيث إنه يحيل في كتبه على أرقام الأحاديث التي يحققها ويرقمها بترقيمه الخاص .

ونظراً لكثافة مادة هذا الكم من الأحاديث رأينا تقسيمها إلى ثلاثة مجلدات .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا المجلد يمثل ـ بطبيعة الحال ـ خاتمة ما توصل إليه الشيخ من أسس وقواعد منهجه في البحث والتحقيق في مجال هذا العلم

الشريف ، وعصارة فكره وفقهه ، وكل هذا يجده القارئ في هذا الكتاب ـ بأقسامه الثلاثة ـ الزاخر بالأبحاث الحديثية والفقهية القيمة ، والردود العلمية ، مما فتح الله به على الشيخ رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة .

ويحسن التنبيه هنا إلى أن الشيخ رحمه الله قد ذكر حديثين برقمي (٣١٠٦ ، ٣٥٢٨) ، ثم عَدَلَ عن تصحيحهما ونَقَلَهُمَا إلى «الضعيفة» (٦٧٢٠ ، ٥٨٤٨) ، وقد أشار الشيخ إلى نقل الأول منهما ، وأشرنا إلى نقل الآخر في مكانه .

وأخيراً ؛ فقد قمنا بطباعة الكتاب كما هو في أصل الشيخ ، مع تصويب ما لا ينجو منه بشر من خطأ ظاهر ، وقمنا بصنع فهارسه العلمية على نحو ما كانت تصنع في حياة الشيخ ـ على قدر الإمكان ـ وذلك بالتعاون مع بعض إخواننا من طلبة العلم ، جزاهم الله خيراً .

والله نسأل أن ينفع بهذا المجلد ـ كما نفع بما سبقه ـ المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، وأن يجزل للشيخ المثوبة ، وينعم عليه بالمغفرة ، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الناشر

٨ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ